النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات

د. جميل طاهر

ديسمبر/ كانون الأول 1997

مقدمـــة

تنبع أهمية النفط في الأقطار العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة وذلك من خلال ايرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك. وتنبع أهميته كسلعة، كذلك من الفارق الكبير بين نفقات انتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون مما أدى الى تراكم فوائض مالية في الدول المنتجة كان لها أثراً كبيراً على جميع القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. . .الخ. وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة وأنه يتدفق من مجموعه من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثراً كبيراً على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة.

وتهدف الدراسة الى تحليل وتقييم لدور النفط في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وتنميتها المستديمة من خلال تحديد آثاره على القطاعات الاقتصادية سواء في الأقطار المنتجة أو المستهلكة له، بالاضافة الى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الاقتصادات العربية المنتجة والمستهلكة له في ضوء التغيرات العالمية والاقليمية والمحلية المتوقعة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة. فقد شهد مطلع العقد الحالي تحولات كبيرة في السوق العالمية للنفط، مما قد ينعكس على أهمية النفط العربي مع بداية القرن القادم. فالبحث عن أنسب الصيغ للاستفادة من هذا القطاع في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية يعتبر ضرورة ملحة في وقتنا الحاضر ومن أهم هذه المتغيرات هو انهيار الكتلة الاشتراكية وتحول اقتصادات دولها الى اقتصاد السوق، بالاضافة الى التحولات الكبرى في أوربا واتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية، وتحرير التجارة الدولية بالاضافة الى توجهات العملية السلمية في الشرق الأوسط. واحتمالات السلام. وسوف يكون لكل هذه المتغيرات آثاراً بعيدة المدى على اقتصادات الأقطار العربية بشكل عام وعلى النفط العربي وتوظيف عائداته في التنمية بشكل خاص. تنقسم الدراسة الى أربعة أجزاء رئيسية يمثل الجزء الأول الاطار النظري لتطور مفهوم التنمية المستديمة حيث تم الخروج عن المفهوم التقليدي للتنمية واحلال مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين التنمية البشرية والتنمية البيئية، بحيث يتم تحقيق التوازن بين الجيل الحالي وجيل المستقبل في إطار ماسمى بالتنمية المستديمة. الجزء الثاني عبارة عن تحليل لطبيعة قطاع النفط في الأقطار العربية من ناحية الانتاج

والاستهلاك. الجزء الثالث والرئيسي عبارة عن دراسة لدور النفط في التنمية العربية من خلال تحليل آثاره على الاقتصادات العربية المنتجة والمستهلكة له. يستعرض الجزء الرابع التحديات التي يمكن أن تواجه هذا القطاع ومن ثم الاقتصادات العربية في المستقبل في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية. يلي ذلك الخلاصة .

أولاً : الاطار النظري : مفهوم وأبعاد التنمية المستديمة

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقاتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى. فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على انها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي [1] . وكانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالاضافة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم [2] . وكانت خلال عقد الستينات تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات لتصبح **عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة. . . وذلك من خلال الزيادة المستمره في معدلات النمو الاقتصادي** .وقد أصبحت ، في مرحلة لاحقة ، تعني "النهوض الشامل للمجتمع بأسره"[3] ، من خلال اشباع الحاجات الأساسية للفرد بالاضافة الى تحقيق ذاتيته وشعوره الانساني وتوفير حرية الاختيار[4] . وقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار " . . حيث أن فائدة النمو الاقتصادي ليس في أن الثروة تزيد سعادة الانسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الانساني[5] " . إلا أنه مع بداية

---

(1) انظر
Charles Kindleberger, Economic Development ،McGraw-Hill Book, NewYork, 1958 : 3.

(2) انظر
Gerald Meier and R. Baldwin, Economic Development: Theory, History, and Policy . John Wiley and Sons, 1967.

(3) انظر
G. Myrdal, Asian Drama, Quoted by G. Meicr, Leading Issues in Economic Development Oxford Univ. Press, NewYork (3rd ed):1976:6.

(4) للمزيد حول تطور هذا ا فهوم للتنمية انظر
ابراهيم العيسوي " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1994 : 6-10 .

(5)
Arther Lewis "Is Economic Growth Desirable", in Lewis, The Theory of Economic Growth . Allan & Unwin, London, 1963 : 420.

الثمانينات شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لاسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية . ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماماً بمفهوم التنمية والتي يعكس أبعاداً بيئية بشرية ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة (Sustainable Development) .

هناك ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية المستديمة والتي لها علاقة بقطاع النفط تتمثل بالبعد البيئي والبشري والدولي.

(أ) **البعد البيئي :**

لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضين إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن ادارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية ، وصار هناك ادراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية [6] . مما دفع "باللجنة الدولية للتنمية والبيئة" لاصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستديمة" والتي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

وترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام. لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي [7] . وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق " التوازن البيئي " [8] . وقد كانت الدراسات التي أعدها نادي روما، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقارير براندت (Brandt) وبالم (Palme) و برونتلاد (Brundtland) خطوات تهدف لايجاد ارتباط واضح بين البيئة والتنمية ولاعطاء معنى ذو دلالة للتنمية المستديمة. ولقد أقرت ذلك معظم دول العالم، من خلال أكثر

---

(6) للمزيد انظر محمد الامام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1993 : 272- 278 .

(7) للمزيد حول البعد الزمني للاعتبارات البيئية انظر :
عزام محجوب، "الاهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية" في جميل طاهر وصالح العصفور (تحرير)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس في 22-20 ابريل 1993 ، المعهد العربي للتخطيط، 1994 : 489-504 .

(8) العيسوي، مرجع سبق ذكره، 16.

من 100 رئيس دولة، من خلال جدول اعمال القرن الحادي والعشرين في مؤتمر ريو عن البيئة والتنمية في حزيران 1992 . [9]

(ب) **البعد البشري :**

يعني البعد البشري تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان ، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية . وبالتالي أصبح معنى التنمية المستديمة اعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة [10] . وقد أصبح ينظر للانسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد . فالتنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد من خلال " . . .توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية " [11] . وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة، واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة واشباع الحاجات الأساسية الى ضمان حقوق الانسان والحرية السياسية[12] . وهذا الطرح للتنمية مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين رأس المال البشري ، فنمو الناتج الاجمالي هو شرط أساسي ولكنه غير كاف خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع في الناتج الاجمالي [13] . ويبدو هذا بوضوح عندما نرى مجتمعات ذات دخل متماثل بينما مستويات التنمية البشرية فيها مختلفة. [14]

ومن الجدير بالاشارة أنه ليس من السهولة المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستديمة. ففيما يرى أنصار البيئة أنه يجب الحذر في استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط خوفا من نضوبها مما يؤثر على فرص الأجيال القادمة بالتنمية ، يرى المهتمون بالتنمية البشرية أن هذا الحذر لايعتبر مقبولا للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث أن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسب لهؤلاء الأفراد وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية. وهنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد قدرة

---

(9) للمزيد انظر مصطفى طلبه "السياسات البيئية والتنمية المتواصلة في العالم العربي" في سعيد النجار، آفاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، مطابع الشروق، القاهرة 1993 : 195-224 .

(10) موارد العالم، مرجع سبق ذكره : 6 .

(11) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 199 :4.

(12) UNDP, Human Development Report 1990 NewYork, Oxford University Press, 1990 : 10.

(13) علي توفيق صادق، "أثر التغيرات الخارجية على مستقبل التخطيط والسوق في الأقطار العربية" في جميل طاهر وصالح العصفور. (تحرير) مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1994 : 87-144 .

(14) انظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، لعام 1994 : جدول 1-1 : 15 .

المجتمع على استنزاف الموارد الطبيعية ودرجة نفاذها، وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط ، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير سلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

ورغم كثافة النقاش الدائر حول التنمية المستديمة من جهة والاتفاق حول أهميتها وارتباطها بالتنمية البشرية من جهة أخرى، الا أنه لم تتم حتى الآن اعادة توجيه سياسات التنمية في الدول النامية بحيث تعكس هذا المفهوم وضرورته (15) . وقد أدخل النظام الجديد للحسابات القومية لعام 1993 مفهوم الحسابات المؤقتة للبيئة حيث تمت معالجتها كحسابات منفصلة عن الحسابات الأساسية للنظام من خلال ثلاثة مناهج مختلفة: الأول: حسابات الموارد الطبيعية ماديا، والثاني: يتناول هذه الموارد نقديا والثالث: كحسابات رفاه عام (16) .

(ج) البعد الدولي:

هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية حيث حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات انتاجها من المواد الأولية ، مثل النفط ، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، ولسداد التزاماتها الخارجية . وبالتالي لاتستطيع الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية مستديمة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي. وقد أصبحت قطاعات للمواد الأولية مثل النفط تشكل جزءً كبيرا من الناتج القومي الاجمالي للدول النامية، والجزء الرئيسي من صادراتها . وبالتالي ازداد استغلال قاعدة الموارد البيئية مما يترتب عليه استنزاف عناصرها(17) . وتعتبر التجارة الخارجية والسياسات التجارية من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى وارتباطهما بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستديمة .

لقد زادت أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية منذ بداية الخمسينات وحتى الوقت الحاضر، حيث زاد نصيب التجارة من الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية بنسب مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية . إلا أنه نتيجة لانخفاض أسعار المواد والسلع الأولية من جهة ولانخفاض المرونة الدخلية والسعرية للطلب على هذه

---

(15) معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي،مصر:تقرير التنمية البشرية لعام 1994،القاهرة، 199 : 90-91 .

(16) انظر
UN. National Account System, New York, 1993 .
انظر كذلك: كامل العضاض، "مدخل لشرح نظام الحسابات القومية لعام 1993)مع نموذج تطبيقي" ورقة غير منشورة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان 1994 .

(17) للمزيد حول النظام الاقتصادي العالمي والتنمية انظر
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة # 142 ، الكويت 1989 : 113-145 ، وعبد الله الكندري ، البيئة والتنمية المستديمة ، مكتبة المهند، الكويت، 1992 : 168-178 .

المواد والسلع من جهة أخرى، فقد انخفض معدل التبادل التجاري وأصبحت الدول النامية تحصل على موارد أقل مقابل صادرات أكثر مما اضطرها إلى زيادة انتاجها للمواد الأولية وزيادة صادراتها بهدف الحصول على نقد أجنبي مما أدى في النهاية الى استنزاف الكثير من مواردها البيئية [18]. وتعتبر صادرات النفط حالة مختلفة الى حد ما، حيث يتم ضبط الأسعار بناء على كمية انتاج يتم تحديدها بهدف الحفاظ على قاعدة موارد معينة للأجيال القادمة مع البحث عن بدائل أخرى للدخل. إلا أنه من الصعوبة بمكان ضبط عملية الانتاج لفترات طويلة، خاصة وأن هناك عوامل كثيرة تحدد الطلب وأخرى تحدد احتياجات الدول المنتجة في التنمية [19] .

وإذا أرادت الدول النامية أن تلائم بين الحاجة الى زيادة الصادرات من جهة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية من جهة أخرى ، فانها تحتاج الى تأمين منافذ أخرى لصادراتها الصناعية، من خلال الاتفاقات والمعاهدات التجارية الدولية والتي قد تحصل الدول النامية من خلالها على تعويضات تعكس انخفاض أسعار سلعها الأولية . إلا أن العديد من هذه الاتفاقيات لم يراع أية اعتبارات بيئية، ولم يعالج العلاقة بين البيئة والتجارة بشكل محدد وواضح بحيث يتم تجنب الافراط في إنتاج الموارد الطبيعية [20] . ولا يسعنا الا أن نشير أولاً إلى الخطر المستمر الذي تسببه الحروب والصراعات الاقليمية والدولية على البيئة مثل الدخان والبحيرات الكبيرة من النفط المنسكب والتي تدمر الشواطىء والطيور والأسماك الخ ، وثانياً إلى الآثار السلبية للانفاق العسكري على الاقتصاد الوطني والذي بلغ حوالي ثلاثة أضعاف ما ينفق على خدمات التعليم والصحة. وبالتالي فان حاجة الأفراد للمحافظة على مستوى معيشة معين قد تدفعهم الى استنزاف الموارد الطبيعية ومن ثم عناصر البيئة [21] .

في نفس الوقت لازالت الديون الخارجية وأعباء خدمتها تقف عقبة أمام الدول النامية في تحقيق تنمية مستديمة. فقد بلغ اجمالي الديون الخارجية للدول النامية في عام 1995 حوالي 1790.2 بليون دولار. مقارنة بـ 658 بليون دولار لعام 1980. وبلغ حجم الديون الخارجية للأقطار العربية 155.7 بليون دولار في عام 1995 مقارنة ب 49.2 بليون دولار لعام 1980 [22] . ويبرز أثر الديون الخارجية، على التنمية المستديمة من خلال العوامل التي أدت الى زيادتها وآثارها على الاقتصادات المدينة. ففي السبعينات كان هناك فائض في البنوك التجارية لفوائض الدول المصدرة للنفط مما حدى بهذه البنوك الى منح

(18) انظر عبدالله الكندري، البيئة والتنمية المستديمة، مكتبة المهند، الكويت، 1992 : 169-171 .

(19) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سبق ذكره، 129-133.

(20) للمزيد حول الشروط البيئية بعض اتفاقات التجارة الدولية انظر :
Peter Uimonen, "Trade Policies and Environment", Finance and Development Vol.29,No.2, June, 1992 : 26-27.

(21) المرجع السابق .

(22) انظر
The world Bank, World Debt Tables, 1995, Washington D.C.,1996.
والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة .

قروض بشروط ميسرة للدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية. إلا أنه نتيجة لأسباب كثيرة ، فقد انخفضت صادرات الدول النامية من المواد الأولية مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي تبعه انخفاض في الأجور الحقيقية وارتفاع في معدلات البطالة، ومن ثم اتساع الفقر(23) . وقد كان لهذا التوجه آثارا سلبية على الموارد الطبيعية اما من خلال صادرات جديدة أو من خلال الاستنزاف المستمر للبيئة من قبل الاعداد الكبيرة من أفراد المجتمع الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ونتيجة لارتفاع أعباء خدمة الديون، والتي تمثل التزامات الدول النامية الخارجية أصبحت هذه الدول تحاول زيادة ما تحصل عليه من عملات أجنبية من خلال زيادة صادراتها من الموارد الطبيعية التي تتميز بها وذلك بهدف سداد جزءً من مدفوعاتها الخارجية. مما يعني أن استخدام الموارد الطبيعية أصبح بهدف تلبية الطلبات المالية للدول المدينة أكثر من أي شيء آخر. وقد أصبح مطلوباً من الدول النامية تصدير كميات متزايدة من مواردها الطبيعة الغير متجددة مثل النفط ، لأجل الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ثانياً: هيكل قطاع النفط في الأقطار العربية: العرض والطلب

لقد أظهرت احداث العقدين الماضيين أولاً مدى تأثر الطلب على النفط واستهلاكه بالتغير في الأسعار وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في الدول الصناعية، وثانياً أن العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة، في الأجلين المتوسط والطويل، مما كان يعتقد في بداية السبعينات(24) . وسوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء، وبشكل موجز، على وضع النفط كمصدر رئيسي للطاقة في الأقطار العربية من خلال العرض والطلب عليه .

(1) الاحتياطات والطاقة الانتاجية: (العرض)

لقد كان للاستثمار في قطاع النفط وللسياسات المتبعة أثراً في زيادة حجم الاحتياطي من جهة والانتاج من جهة أخرى. فقد قدر حجم الاحتياطي العالمي من النفط عام 1973 حوالي 580 بليون برميل ، بلغت حصة منظمة أوبك منها 73% ودول الخليج العربي 59% (25) . إلا أن الاحتياطي العالمي المؤكد ارتفع ليصل الى حوالي 1020.4 بليون برميل عام 1990، منها 61.4% في الدول العربية ومن ثم إلى 1045.7 بليون برميل عام 1995، منها 645.3 بليون برميل أو مانسبة 61.7%، في الأقطار

(23) مستقبلنا المشترك مرجع سبق ذكره : 122-123.

(24) ماجد، عبد الله المنيف، "السوق النفطية: دروس الماضي وتحديات المستقبل" النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 69، ربيع، 1994 :11-31 .

(25) ماجد المنيف، مرجع سبق ذكره : 7

العربية [26] ، انظر جدول رقم (1) . وبينما قدرت معدلات الاحتياطي الى الانتاج عام 1973 بحوالي 29 عاماً، قدرت عام 1992 بحوالي 44 عاماً [27] . ويقدر العمر الانتاجي المتبقي للنفط في الأقطار العربية بافتراض استنفاذ الاحتياطات بالطاقات الانتاجية لعام 1992 بحوالي 77 سنة ، جدول رقم (1) . أما في حالة اجمالي الاحتياطات المؤكدة وغير المكتشفة فيقدر عمر النفط الانتاجي المتبقي لاحتياطات النفط العربي حوالي 80 سنة [28] . مما يعني أن العالم سيبقى معتمداً على النفط العربي كمصدر أساسي للطاقة الى فترة زمنية طويلة خاصة وأنه لايوجد هناك بدائل فعالة وبتكاليف مناسبة.

وتنعكس الزيادة في احتياطيات النفط كذلك على احتياطيات الغاز من خلال الزيادة في احتياطات الغاز الذي يصاحب النفط . ولقد تحققت معظم الزيادة في احتياطات الأقطار العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1980–1995 حيث ارتفعت من 12.3 تريليون متر مكعب عام 1980 الى أكثر من 30.0 تريليون متر مكعب عام 1995. وقد جاءت هذه الزيادة في احتياطات الغاز الطبيعي كنتيجة للزيادة في احتياطات النفط لنفس الفترة [29] . ويرتبط انتاج النفط ، كما نعرف ، بعوامل اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية. ويفسر هذا الارتباط تذبذب انتاج الأقطار العربية من النفط خلال العقدين الماضيين حيث زاد من 18 مليون برميل يومياً عام 1973 الى 22 مليون عام 1979 [30] ، ثم انخفض ليصل الى 18.4 مليون برميل يومياً عام 1995 [31] .

(2) استهلاك النفط في الأقطار العربية : (الطلب)

يعتبر موضوع استهلاك النفط ذا أهمية كبيرة للدول العربية المصدرة أو المستوردة له على السواء. فبينما يؤثر استهلاك النفط المحلي على قدرة الدول المنتجة على التصدير ومن ثم على عوائدها المالية، يتمثل تأثيره على الدول المستوردة في محدودية قدرتها على توفيره وتوفير المبالغ المطلوبة لاستيراده مما يؤثر في النهاية على أنماط التنمية فيها .لقد زاد استهلاك الدول العربية من النفط خلال الفترة 1970–1995 بأكثر من سبع مرات، حيث ارتفع من 35 مليون طن مكافىء نفط ، عام 1970 ، إلى نحو 218.3 مليون عام

(26) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : 75 .
(27) ماجد المنيف، مرجع سبق ذكره : 7
(28) مؤتمر الطاقة العربي الخامس، المجلد الرابع 1994 : 23 .
(29) الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، "مصادر النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي"، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة، مايو، 1994 المجلد الرابع، 21–22.
(30) علي أحمد عتيقة، "الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية"، النفط والتعاون العربي المجلد 9، العدد 4، 1983 : 13–44 .
(31) التقرير الموحد، 1996، ملحق 13/5 : 295 .

1990 ومن ثم الى 257.5 مليون ، عام 1995[32]، انظر جدول رقم (1) . وقد جاءت معظم الزيادة في الاستهلاك في الأقطار العربية المصدرة للنفط ، والتي تستخدم حوالي 90% من الطاقة على مستوى الوطن العربي .

يتأثر استهلاك الطاقة ، في العادة ، بثلاث عوامل رئيسية وهي الدخل ، الأسعار المحلية والزيادة السكانية . وقد أدى ارتفاع الدخل وانخفاض أسعار النفط محلياً خاصة في الدول المنتجة للنفط ، إلى زيادة استهلاك الطاقة بحوالي 13% سنوياً خلال السبعينات و5% خلال الثمانينات والتسعينات . ولم يكن للزيادة السكانية أثراً كبيراً في زيادة استهلاك النفط مقارنة بالدخل والأسعار المحلية . وعلى الرغم من ذلك فلازال معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الوطن العربي أقل من نصف معدله في العالم بشكل عام ، ولم يشكل أكثر من 20% من معدل استهلاك الفرد في الدول الصناعية عام 1991[33] . وقد أدى عدم تماثل الأقطار العربية في مستويات الدخل وفي توافر مصادر الطاقة بالاضافة إلى اختلاف الأسعار المحلية إلى تباين معدلات استهلاك الطاقة ومعدلات نموها في هذه الأقطار حيث بدى واضحاً ارتفاع معدلات الاستهلاك في الدول المنتجة للنفط ذات الدخل المرتفع والأسعار الحقيقية المنخفضة.

ثالثاً : آثار عوائد النفط على التنمية في الأقطار العربية: فرص ومسؤوليات

رغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية الا أنه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى. وقد أظهرت تجارب التنمية في العقدين الماضيين أن النفط العربي قد مارس، ولازال يمارس، آثاراً مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه بينهما[34]. ومن هنا فمعرفة تلك الآثار في الدول العربية النفطية والغير نفطية يعتبر ضرورة ملحة وذو أهمية كبيرة خاصة إذا ما أردنا الوضع في الاعتبار آفاق المستقبل واحتمالاته. وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولاً مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانياً من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالاضافة إلى كونه أحد عناصر الانتاج الضرورية لأية

(32) الادارة الاقتصادية، "استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية"، ورقة غير منشورة، الدورة الرابعة عشرة لأساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت 15–20 إبريل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1995 .

(33) منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول ، " استهلاك النفط والطاقة الوطن العر " ، مرجع سبق ذكره : 36 .

(34) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: وتجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986 : 942–943 .

صناعات أخرى . وتأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة للنفط أولاً من خلال كونه أحد عناصر الانتاج وسلعة لازمة لاشباع حاجات أساسية، وثانياً فإنها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالاضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها [35] .

(1) آثار النفط على التنمية في الأقطار العربية النفطية [36] :

لقد نشأت العلاقة بين النفط والتنمية مع توسع عمليات الاستكشاف والانتاج في العديد من هذه الأقطار خاصة في نهاية الخمسينات وخلال الستينات. وقد بقي النفط كمادة خام في عزلة عن الاقتصاد المحلي لهذه الأقطار حتى نهاية الخمسينات تقريباً حيث كان يخضع، في جميع مراحل استخدامه، من التنقيب حتى التصنيع مروراً بالانتاج والنقل والتصدير، للشركات الأجنبية. إلا أن هذا الوضع قد بدأ في التغير بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 حيث توفرت للأقطار العربية مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وسرعة. وقد اعتبر عام 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة [37] . وقد واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1981 [38] . وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في حجم الانتاج ، مما جعل العائدات المالية للأقطار العربية من تصدير النفط ترتفع وبنسب عالية جداً خلال الفترة 1973–1981 . مما حدى بهذه الأقطار إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج والتوسع في منح المساعدات والقروض للدول العربية والدول النامية. وقد شهدت فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات انخفاضاً حاداً في العائدات النفطية للدول العربية من 202 بليون دولار عام 1981 إلى 103 بليون دولار عام 1990 ومن ثم إلى 97.8 بليون

---

(35) انظر علي أحمد عتيقة "الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والآفاق المستقبلية"، النفط والمصالح العربية: 1972–1987، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987 : 189–219 .

(36) تتكون هذه المجموعة من الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير عليه بحيث تساهم صادراتها منه بأكثر من 75% من الناتج المحلي الاجمالي وبنحو 85% من صادراتها الاجمالية، بينما تغطي عائدات النفط حوالي 100% من خطط استثمارات القطاع العام. وتضم الجزائر والعراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية والأمارات العربية المتحدة.

(37) من العوامل التي أدت إلى احداث تغير في علاقات السوق: النمو السريع في الطلب العالمي على النفط وزيادة حصته في اجمالي استهلاك الطاقة، انشاء منظمة أوبك عام 1960 لتكون هيئة للتفاوض الجماعي مع الشركات، تزايد عدد الشركات المستقلة التي تعمل خارج اطار الشركات الكبرى، وأخيرا تزامن هذه التغيرات مع حرب أكتوبر وخطر تصدير النفط العربي مما أدى إلى زيادة كبيرة في الأسعار. (انظر ماجد المنيف، مرجع سبق ذكره: 14) .

(38) ارتفع السعر الاسمي للنفط الخام من 2.70 دولار للبرميل الواحد عام 1973 إلى 11.20 دولار عام 1974 ومن ثم إلى 60.18 عام 1979 حتى وصل إلى 30.34 دولار للبرميل الواحد عام 1981. الا أن السعر الحقيقي للدولار 1973 بلغ 15.65 دولار عام 1981 وهو أعلى سعر يصل له كذلك. (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988:258) .

دولار عام 1995 . ويعود هذا الانخفاض لأسباب كثيرة يتمثل بعضها في انخفاض انتاج النفط ومن ثم تصديره وانخفاض أسعاره وتناقص حصة الدول العربية في سوق النفط الدولية [39] .

وخلال هذه الحقبة الزمنية والتي شهدت علاقة مميزة للنفط مع التنمية، كان لابد أن تظهر آثاراً ايجابية وأخرى سلبية لمثل هذه العلاقة. فبينما يمكن اعتبار الآثار السلبية آثاراً تلقائية، فان حجم قطاع النفط المتوفر في بعض الأقطار العربية يمكن أن يفتح آفاقاً هائلة أمام التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في توفير الخدمات الأساسية للأفراد والذي ينعكس على مستوى معيشتهم (تنمية بشرية)، وتدعيمه للأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة وتجارة خارجية بالاضافة إلى توفيره لمصادر طاقة ضرورية لعملية التنمية.

(أ) أثر عوائد النفط على التنمية البشرية

لقد ظهر واضحاً أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية في الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط خاصة منذ بداية السبعينات. وقد تزامن هذا الأثر مع الاقتراحات والتوجهات التي ظهرت منذ ذلك الحين والتي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، بحيث تكون استراتيجيات التنمية شاملة لتتضمن الجوانب الاجتماعية، وخاصة العنصر البشري.

رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية، الا أن مقياس التنمية البشرية (Human Index Development) والذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي يعتبر من أهمها لأنه يتكون من مؤشرات تقيس ثلاث عناصر من عناصر التنمية البشرية وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل (مؤشر توقع الحياة عند الولادة)، وأن يكتسبوا المعرفة (مؤشر درجة الالمام بالقراءة والكتابة)، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة لائق (مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)[40] . ووفقاً لهذا المؤشر في الدول العربية فقد جاءت دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية المصدرة للنفط في المراكز الخمس الأولى من حيث مستوى التنمية البشرية وهي حسب الترتيب، الكويت وقطر والبحرين والامارات والسعودية، انظر جدول رقم (2). ويعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل وحجم الانفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص. مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض وفيات الأطفال الرضع، وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام [41] .

---

(39) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، "النفط والتنمية في الدول العربية" النفط والتعاون العربي، المجلد 21، العدد 73، 1995 : 55-118 .

(40) للمزيد حول مؤشرات التنمية البشرية انظر أمنية عز الدين عبد الله، " توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات " ، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1993 :110-115 .

(41) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994:22.

وفي الوقت الذي يقارب به مؤشر توقع الحياة عند الولادة في الدول الخليجية المصدرة للنفط مثيله بالدول المتقدمة (74.7 سنة في الكويت و 71 في الامارات عام 1994) لازال في حدود المستويات الدنيا المسجلة في البلدان الأقل نمواً في العالم في دول مثل السودان وموريتانيا[42] . ولاشك أن مثل هذا التحسن في المؤشرات الصحية قد عكس حجم الانفاق على الخدمات الصحية وأهميتها من خلال اقامة مستشفيات وعيادات وزيادة عدد الأطباء والممرضين وعدد الأسرة في المستشفيات مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة[43] . ويتفق ترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر مع ترتيبها وفقاً لمقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حيث أن الدول التي تأتي على راس القائمة (الدول العربية الخليجية المصدرة للنفط) هي الدول التي تندرج تحت مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ولاتختلف الصور كثيراً بالنسبة إلى معدل وفيات الأطفال الرضع حيث أن الدول التي تكون بها هذه النسبة منخفضة هي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

المؤشر الآخر والذي يعكس مستوى التنمية البشرية في الأقطار العربية الخليجية وتأثير العائدات النفطية عليها هو مستوى التعليم حيث تتعدد المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظراً لاتساع مفهوم التعليم. فنسبة الأمية مثلاً تقيس الحد الأدنى من التعليم الواجب توفره في أي مجتمع وهو الالمام بالقراءة والكتابة. ونسبة الالتحاق والتسرب في مرحلة التعليم الابتدائي تقيس مدى انتشار هذه المرحلة التعليمية الأولى . . .الخ[44] . وقد زاد معدل القراءة والكتابة عند الكبار في الكويت من 54% عام 1970 إلى 74% عام 1992 وفي السعودية من 9% عام 1970 إلى 64% عام 1992[45] . وقد كان لحجم الانفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط، خاصة الخليجية، أثراً كبيراً تمثل في توسيع التعليم في جميع مراحله وتطبيق الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية وإنشاء مشاريع لمحو الأمية مما أدى في النهاية إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار وزيادة نسبة القيد بالمدارس الثانوية، والتعليم العالي[46] .وبالتالي يعكس ترتيب الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية بها، الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط ومن ثم عائداته في رفع مستوى المعيشة في الدول العربية المصدرة للنفط حيث جاءت الكويت في راس القائمة يليها في ذلك قطر، البحرين، الامارات ، والمملكة العربية السعودية.

(42) انظر ملحق 12/2 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 236:1994، وملحق 9/2 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 : 239.

(43) الصندوق العربي للانماء، مرجع سبق ذكره : 63:62.

(44) أمنية عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره : 122 .

(45) انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : ملحق 12/2 : 236 .

(46) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سبق ذكره :62.

(ب) أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية :

لقد تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية خاصة خلال الفترات التي صاحبها ارتفاع في العائدات النفطية بالمقارنة مع الفترات الأخرى ومع نسبة النمو في الدول العربية الغير نفطية . وقد ظهر أثر النمو في الناتج المحلي الاجمالي الغير حقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث ارتفع الانتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية في هذه الدول .ولم تختلف الصورة في بقية القطاعات عنها في قطاعي الصناعة والزراعة حيث كان معدل نمو قطاع الخدمات مرتفعاً مقارنة بالدول الغير نفطية . سنحاول أن نرى أثر العائدات النفطية على القطاعات الاقتصادية كل على حدة.

1. قطاع الصناعة :

يتكون القطاع الصناعي في العادة من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. ونتيجة لمساهمة الصناعة الاستخراجية الكبيرة في القطاع الصناعي، فإن أداء هذا القطاع في الدول المصدرة للنفط يتأثر جداً بما يحدث في الصناعة الاستخراجية والتي شكلت حوالي 73% من اجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة في هذه الدول عام 1993 [47] ، ويعتمد قطاع الصناعة على منتجات الصناعة الاستخراجية كمادة أولية للانتاج والتصدير وكمصدر للتمويل والاستثمار في مشاريع الصناعة بشكل خاص ومشاريع التنمية بشكل عام. فبينما بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية 61.4% عام 1980 انخفضت لتصل إلى 32.7% عام 1985 و 32.1% عام 1995، زادت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من 4.6% عام 1980 إلى 8.4% عام 1985 و 10.5% عام 1995 [48] . ولاشك أن الصورة تختلف في الدول العربية الغير نفطية حيث لم تمثل الصناعة الاستخراجية أكثر من 5.1% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1995 والصناعة التحويلية 14.3% في نفس العام [49] .

ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي . فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، الا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية أكبر مما هي عليه في الأقطار العربية الأخرى حيث تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية، والغزل، والملابس، والأحذية. السمة البارزة للصناعة

(47) تم حسابها من قبل الباحث من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

(48) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

(49) المرجع السابق .

التحويلية. وبالتالي فهي صناعات تهدف إلى اشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية التي تعتمد على قطاع النفط وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية.

وبالاضافة إلى مصافي تكرير النفط، وانتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت . وبالتالي فمن الصعوبة بمكان فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لراس المال وللقوة الشرائية في الأسواق المحلية. ونتيجة لتخصيص دول مجلس التعاون لمبالغ استثمارية كبيرة لتنمية القطاع الصناعي الغير نفطي وتنويع مصادر الدخل، فقد زاد اجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي من 4.1 بليون دولار عام 1975 إلى 40.4 بليون دولار عام 1993، مما نتج عنه زيادة عدد المصانع من 1600 عام 1975 إلى 5705 مصنعاً يعمل بها حوالي 345369 عاملاً عام 1993 [50] . وبالتالي ظهر دور النفط في تنمية هذا القطاع من خلال ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من 4.6% عام 1980 إلى 10.5% عام 1995، بينما تراجعت مساهمة الصناعة الاستخراجية من 61.4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 إلى 19.1% عام 1995 [51] .

من أهم الصناعات التحويلية في هذه الدول هي صناعة تكرير النفط حيث تطورت وبشكل كبير منذ منتصف السبعينات حيث بدى واضحاً أهمية التكنولوجيا المتطورة في مثل هذه الصناعة من جهة ودور الدول المعنية بعيداً عن المشاركات الأجنبية من جهة أخرى. ومن هنا جاءت قدرتها على توفير الطلب المحلي ومواكبة الطلب العالمي. وقد ارتفع حجم طاقات تكرير النفط في الدول الخليجية من 979 ألف برميل يومياً عام 1975 إلى حوالي 3 ملايين برميل يومياً عام 1990 ومن ثم إلى 3.2 مليون برميل يومياً عام 1995 ، انظر جدول رقم (3). وتعكس نسبة الزيادة الكبيرة مدى أهمية هذه الصناعة التحويلية ومدى ارتباطها في قطاع النفط.

أما بخصوص صناعة الغاز الطبيعي والذي يستخدم كوقود في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وفي الصناعات البتروكيماوية في البعض الآخر، فقد ظهر اهتمام الدول العربية الخليجية في مثل هذه الصناعة منذ منتصف السبعينات حيث زادت نسبة مساهمته كمصدر للطاقة. وقد تم اقامة مشاريع خاصة لتجميعه ومعالجته وشحنه ، وتسييله كما هي الحال في دولة الامارات وكما هو مقترح في دولة قطر. وقد بلغت طاقة المصانع القائمة لمعالجة الغاز في الدول الخليجية المصدرة للنفط حوالي 12 مليون قدم مكعب يومياً عام 1993

(50) إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، "البنى التحتية والخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون : الطموحات والتحديات"، التعاون، العدد 39، سبتمبر، 1995 : 13–98 .

(51) حسا ا من التقرير الاقتصادي العر ا وحد، سنوات تلفة .

، وقد زادت نسبة الغاز المصاحب المستقل والمستخدم من 51% عام 1978 إلى 90% عام 1993[52] .[53]

أما بخصوص الصناعات البتروكيماوية والذي زاد الاهتمام بها وبشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات نتيجة للتطورات في أسواق النفط العالمية فقد بدأت الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج بتطوير صناعاتها البتروكيماوية عن طريق اقامة أو التخطيط لاقامة مشاريع جديدة. وتعتبر الصناعات البتروكيماوية من أكثر الصناعات تطوراً وذلك بسبب اعتمادها على قاعدة واسعة من الثروات الطبيعية المتمثلة في الغاز والنفط بالاضافة إلى أن منتجاتها المتنوعة تعتبر ضرورية في كثير من المجالات الحياتية اليومية للانسان[54] . ونتيجة لتعاظم أهمية المواد الأولية في تكلفة انتاج هذه الصناعة، فإنها تعتبر حافزاً لاعطاء صناعة البتروكيماويات أفضلية تنافسية على مستوى التكاليف، مما أعطى دول مجلس التعاون ميزة نسبية نتيجة لتوفر كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المصاحب والغير مصاحب، بالاضافة إلى أسعار نفط مناسبة[55] . وقد تركز انتاج أقطار مجلس التعاون في انتاج الأثيلين والميثانول وذلك بسبب طبيعة محتويات الغاز الطبيعي المصاحب والتي تتميز بنسب مرتفعة من الميثان والايثان من جهة، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة في انتاج مثل هذه المواد من جهة أخرى[56] .

ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعات التحويلية خاصة في صناعة البتروكيماويات من خلال القيمة المضافة . فالقيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد تكريره مثلاً تبلغ حوالي 3 دولارات. ولكنها تبلغ 36 دولار اذا تم تحويله إلى بتروكيماويات أساسية (كالاثيلين والبروبلين)، وإلى ما يزيد عن 2600 دولار إذا ما تم تحويله إلى منتجات نهائية ومتخصصة[57] . ومن هنا جاء دخول الدول المصدرة للنفط في الصناعات البتروكيماوية بهدف تنمية مواردها الأساسية خاصة وأن احتياطي النفط الخام في الأقطار العربية، بلغ حوالي 66% من الاحتياطي العالمي واحتياطي الغاز الطبيعي 20.4%، مما يعني أنه سيبقى قادراً على تغذية الصناعات البتروكيماوية لفترة طويلة خاصة وأن الانتاج العربي من النفط لم يتجاوز 35.8% من الانتاج العالمي ومن الغاز 7.2% فقط[58] . وتتوافر بالاضافة إلى ذلك مصافي تكرير للبترول بطاقة انتاجية قد تصل إلى حوالي 7.5 مليون برميل يومياً والذي يمثل 10% من طاقات التكرير العالمية مما يوجد مصدراً لبعض المواد

---

(52) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : ملحق 25/3 : 266.

(53) الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره : 68.

(54) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "آفاق صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي"، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة 7-10 مايو 1994، المجلد السادس، 1994 : 195.

(55) الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره :68 .

(56) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مرجع سبق ذكره.

(57) المرجع السابق 754.

(58) المرجع السابق.

الأولية اللازمة للصناعات البتروكيماوية في هذه الأقطار. وتسعى الكثير من الدول العربية المصدرة للنفط لتوسيع المشاريع القائمة بالاضافة إلى انشاء مجمعات صناعات بتروكيماوية جديدة [59].

أما بخصوص صناعة الأسمدة الكيماوية والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للانتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات فقد حققت بها الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص اكتفاءً ذاتياً عالياً خاصة في اليوريا والأمونيا. فقد تطور انتاج الأمونيا بشكل كبير خلال العقدين الماضيين حيث زادت الطاقة الانتاجية للدول الخليجية من 330 ألف طن سنوياً عام 1970 إلى 3.9 مليون طن سنوياً عام 1993. ولاتختلف الصورة كثيراً فيما يخص اليوريا والذي زادت طاقة انتاجها من 840 ألف عام 1970 إلى 3.9 مليون طن عام 1993 [60]. وقد أدى وجود مثل هذه المواد إلى اتجاه هذه الدول إلى انشاء صناعات نهائية من الأسمدة الكيماوية مثل انتاج الأسمدة المركبة والسوبر فوسفات، والأسمدة السائلة.

2. قطاع الزراعة

يعتبر توجيه جزءً من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم. وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالباً للاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من ضآلة الموارد الأرضية والمائية في دول مجلس التعاون، والتي يعتبر أساساً لتطور هذا القطاع، الا أنه تم توجيه جزءً كبيراً من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس على حجم الفجوة الغذائية لهذه الأقطار.

لقد بلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط حوالي 3.2% عام 1985 ارتفع ليصل إلى 4.7% عام 1995. في نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، والذي يختلف من منطقة لأخرى بناء على عدد السكان الزراعيين ودخل الفرد، في الدول المنتجة للنفط حوالي 399 دولار عام 1995 مقارنة بـ 266 دولار عام 1985 [61]، وقد استفاد قطاع الزراعة إلى حداً كبيراً من الاستثمار في البنية التحتية في الأقطار العربية المصدرة للنفط ومن المساعدات التي حصل عليها المزارعون بهدف زيادة الانتاج الزراعي في هذه الأقطار. وبالتالي يلاحظ ارتفاع متوسط نصيب

(59) تقوم الكويت حالياً بإنشاء مجمع صناعات بتروكيماوية لانتاج الاثيلين ومشتقاته بطاقة انتاجية 650 ألف طن سنوياً بحيث ينتهي العمل به عام 1997. وتخيط كذلك لانشاء مشروع الجازولين في جبل علي بدبي بطاقة انتاجية 485 ألف طن سنوي،ومشروع آخر في عمان لاقامة مجمع بتروكيماويات لانتاج بولي اثيلين بطاقة انتاجية تصل إلى 260 ألف طن سنويا(انظر الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره :67).

(60) الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، 108.

(61) الأمانة العامة امعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العر اوحد، 1996 : 27-28. انظر كذلك الملحق 1/3 : 247.

الفرد من الناتج الزراعي عام 1995 مقارنة بعام 1985 وكذلك مقارنة بالدول العربية الأخرى[62] . ويعكس تطور نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية مدى تطور انتاجية قطاع الزراعة في هذه الأقطار حيث انخفض نصيب الفرد من صافي الواردات في دول مجلس التعاون من 386 دولار عام 1985 إلى 287 دولار عام 1995 [63] . وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في هذه الدول مقارنة بالدول العربية الأخرى ، الا أن انخفاضه عام 1994 مقارنة بـ 1985 يشير الا أن جزءً كبيراً من السلع الزراعية أصبح يغطي من الانتاج المحلي والذي تأثر بالاستثمارات في البنية التحتية لهذا القطاع نتيجة لتوفر فوائض مالية من قطاع النفط.

وتعتبر المملكة العربية السعودية مثالاً جيداً على تطور القطاع الزراعي حيث أدت سياسة دعم المزارعين ، والتي اتبعتها الحكومة خلال السنوات الماضية إلى زيادة انتاج السعودية من القمح مما أدى إلى بلوغها مرحلة الأكتفاء الذاتي والاتجاه إلى التصدير أو تقديم العون للأقطار العربية والاسلامية الفقيرة. لقد أعطت السياسة السعرية للمنتجين فرصاً للحصول على أسعار مجزية تفوق في ارتفاعها الأسعار العالمية بدرجة كبيرة تصل إلى خمسة أضعافها .وبالرغم مما يثار من تحفظات من قبل بعض الاقتصاديين على سياسة دعم القطاع الزراعي في هذه الدول بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج ، الا أن الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية في الأقطار النفطية يبقى هو السعي لضمان نهاية منظمة لعصر النفط عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تخفيض سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، مما يتطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط. وقد ساعد توفر الفوائض المالية خلال العقدين الماضيين على الاستثمار في البنية التحتية مثل اقامة السدود وشبكات الري وصوامع الغلال حيث كان لها دوراً في انتاج المحاصيل الشتوية الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع. وقد شجع ذلك على قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الانتاج بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة.

3. قطاع الخدمات :

لقد بدأ قطاع الخدمات يلعب دوراً متزايداً في اقتصاد الدول العربية، النفطية والغير نفطية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط ومن ثم تعاظم الثروة النفطية في منتصف السبعينات، حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية. وقد أدت الثروة النفطية إلى

(62) بلغ متوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي عام 1995 في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل العراق وتونس والسودان وسورية ومصر والمغرب 286 دولار وفي الدول الأخرى مثل الأردن والصومال ولبنان وجيبوتي وموريتانيا واليمن حوالي 160 دولار في العام نفسه.

(63) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996: 36 .

الأخذ بمبدأ الدولة الراعية أو دولة الرفاهة "State Welfare" وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع حجم الانفاق الحكومي على الخدمات. وقد أدت الفوائض النفطية ومن ثم خطط التنمية في هذه الأقطار إلى حدوث هجرة أيدي عاملة من الدول العربية الكثيفة السكان، مما أدى بدوره إلى نمو قطاع الخدمات في الدول المستقبلة لهذه العمالة[64] .

فلقد اتسع دور الدولة ونطاق عملها خلال العقدين الماضيين فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة، وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية . وقد تم إقامة نظام للضمان الاجتماعي بالاضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات الانتاجية، والتي تساعد على انتاج السلع أو ايصالها للمنتج أو المستهلك النهائي، مثل خدمات النقل والشحن والتجارة ، والمواصلات، وخدمات المصارف والتأمين . ونتيجة لتطور مفهوم التنمية من جهة ولزيادة الوعي الاجتماعي من جهة أخرى، فقد سعت هذه الأقطار إلى توفير الحاجات الأساسية من تعليم وصحة ومسكن ومرافق . ومن هنا نجد أن الانفاق على الخدمات الحكومية في دول الخليج العربي قد ارتفع من 25.8 بليون دولار عام 1985 إلى 38 بليون دولار عام 1994 [65] . ومما يعكس دور العائدات النفطية في قطاع الخدمات هو ارتفاع النفقات الجارية لدول مجلس التعاون من 11.2 بليون دولار عام 1975 إلى 41.8 بليون دولار عام 1980، ومن ثم إلى 76.6 بليون دولار عام 1993 [66] .

لقد كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير واسع في دول الخليج العربي، حيث خلقت ايرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وادارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية، واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وادارة المحافظ المالية والعمليات التجارية. وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الدول الخليجية عام 1993 حوالي 117 مصرفاً منها 59 مصرفاً وطنياً و 58 مصرفاً أجنبياً، في حين بلغ اجمالي موجودات هذه المصارف حوالي 168 بليون دولار عام 1993، والذي يمثل حوالي 33% من موجودات المصارف العربية [67] . وقد شهدت فترة الثمانينات بالذات زيادة مطردة في نصيب قطاع الخدمات في جميع الدول النفطية في الخليج حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الكويت مثلاً من 32.7% عام 1981 إلى 61.4% عام 1991، وارتفع في المملكة العربية السعودية من 20.2% عام 1981 إلى 40% عام 1991 [68] .

---

(64) علي عبد العزيز سليمان، "النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي"، في معهد البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، 1993 : 233-266 .

(65) تم حسابها من قبل الباحث من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، 1996، العدد 11 ، جداول مختلفة.

(66) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، النفط والتنمية العربية ، مرجع سبق ذكره / 107 .

(67) الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره: 65. مأخوذ عن جاسم المناعي، "دور المصارف الخليجية في توفير الاحتياجات التحويلية لدول المجلس" ورقة مقدمة إلى مؤتمر العمل المصرفي الخليجي في التسعينات: التحديات والاستراتيجيات، الكويت 22-23/10/1994 .

(68) المصدر السابق 241. تم حسابها من صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1981-1991، أبوظبي، 1992.

(جـ) أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

تلعب التجارة دوراً رئيسياً في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية، بشكل عام والدول النامية بشكل خاص حيث تعتبر منشطاً للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية . ورغم تزايد أهمية دور التجارة العربية الخارجية منذ عقد الخمسينات، الا أن تطورها مع العالم الخارجي لم يتسارع الا مع ارتفاع مستوى تصدير النفط العربي خاصة من الدول الخليجية منذ بداية السبعينات. وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية بشكل كبير جداً بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وحتى عام 1981، وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي أصبح بالامكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية[69] .

بما أن معظم صادرات الدول العربية بشكل عام، والدول المصدرة للنفط بشكل خاص، هي من المواد الأولية والوسيطة والتي تعتمد اعتماداً مباشراً على نمو الاقتصاد العالمي، فإن ارتفاعها يحسن من موازينها الخارجية ويزيد من ايرادات حكوماتها، التي تقوم بدورها باستعمال هذه الايرادات للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة [70] . وبالتالي يمكن استخدام قسم من العائد من الصادرات لاستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية أو تمويل صناعات احلال الواردات أو بناء صناعات موجهة للأسواق الخارجية.وكما لاحظنا فإن الصورة الأساسية التي عكست أوضاع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي تنامي صادرات النفط خلال السبعينات من 11.6 بليون دولار عام 1973 إلى 216.9 بليون دولار عام 1980 . وقد توالى الهبوط بعد ذلك ليصل إلى 92.6 بليون دولار عام 1995. وقد ارتفعت الواردات من 2.3 بليون دولار عام 1971 إلى 32.8 بليون دولار عام 1980 و 60 بليون عام 1995 . مما يعني أن انخفاض الصادرات بعد عام 1981 لم يصاحبه انخفاض مماثل في الواردات مما نتج عنه انخفاض في حجم الفائض لدى هذه الأقطار.

هناك أسباباً كثيرة لهذا النمط في التجارة الخارجية . فحجم الواردات لايتحدد فقط بحجم الايرادات النفطية، وإنما بعوامل أخرى قد تساهم في تمويل الواردات مثل عائد الاستثمارات الخارجية أو الاقتراض من الخارج. كذلك يعتبر معدل الميل للاستيراد من العوامل التي تساهم في تحديد حجم الواردات والذي بدوره يعكس مستوى معيشة وعادات استهلاك معينين. وقد تضاعف هذا المعدل في الدول النفطية تقريباً خلال الفترة 1970-1990.[71] ونتيجة لاستخدام جزءً رئيسياً من عائدات النفط في تمويل الواردات فقد

---

(69) محمد سعيد النابلسي، "التجارة العربية الخارجية والموارد الأولية"، في المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزء الأول، دار الرازي، بيروت، 1990 : 331-393 .

(70) شوكت حمودة ومظفر البرازي، "تأثير التغير في الصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبترول وعلى تجارتها الخارجية" ، النفط والتعاون العربي ، المجلد 113 ، العدد 2 ، 1987 : 106 .

(71) للمزيد انظر شوكت حمودة ومظفر البرازي، مرجع سبق ذكره.

تطورت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول لتصل حوالي 27.3% عام 1985 ومن ثم 30% عام 1994[72] . ويعكس ارتفاع هذه النسبة درجة إنفتاح هذه الاقتصادات مما يجعلها عرضه للتقلبات التي تحدث في اقتصادات الدول الصناعية خاصة وأن هناك تركيزاً جغرافياً واضحاً في تجارة دول مجلس التعاون الخارجية [73] . وقد بلغت نسبة التبادل التجاري (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول 74.1% عام 1994[74] . مما يعني اعتماد دول المجلس في تنمية اقتصاداتها على صادراتها وعلى الاستيراد في تلبية واشباع الحاجات الأساسية للسكان.

ورغم الزيادة في الواردات والتي صاحبت الزيادة في عائدات الصادارت النفطية، الا أن الميزان التجاري في هذه الدول قد تميز بوجود فائض والذي ارتفع من حوالي 9.8 بليون دولار عام 1986 إلى 14.6 بليون دولار عام 1990 ومن ثم إلى 32.2 بليون دولار عام 1994 ، جدول رقم (4) . وقد شكل الفائض في الميزان التجاري حوالي 11.5% من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول عام 1993 [75] . غير أن الحساب الجاري قد تميز بوجود عجز مستمر ارتفع من حوالي 10 بلايين دولار عام 1986 إلى 25.9 بليون دولار عام

1990، الا أنه تحول الى فائض بقيمة 4.7 بليون دولار عام 1994، جدول رقم (4).ومن هنا فقد استطاعت الدول المصدرة للنفط تجميع فوائض مالية ضخمة من عائداتها النفطية نتيجة للفائض في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات والتي مثلت احتياطاً استراتيجياً ومصدر تمويل رئيسي للواردات سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية منها .

(د) أثر عوائد النفط على البيئة :

رغم التأثير الايجابي الهائل للنفط في تنمية الأقطار العربية المصدرة له، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية الغير مباشرة ، للنفط على اقتصادات هذه الدول، والعرض لها هنا لايعني، بأي حال من الأحوال، التركيز عليها، وإنما رفع درجة الوعي بهذه الآثار لما قد يساعد في إيجاد حلول لها والتعامل معها .

فعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي النسبي للدول المصدرة للنفط، إلا أن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري حيث أن المواد والسلع الأولية لازالت تشكل النسبة الكبيرة من ايرادات هذه

(72) تم حسابها من قبل الباحث من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، 1996:جداول رقم 27/7 .

(73) حوالي 60% من واردات دول مجلس التعاون مصدرها الدول الصناعية الممثلة بأروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(74) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية، العدد 11 ، 1996 : جداول 7 ، 27 .

(75) تم حسابها من قبل الباحث من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، ملحق 7/6 : 328 .

الدول. فقد انخفضت أسعار النفط بشكل ملفت للنظر خلال الثمانينات، وبمعدل يصل إلى حوالي 31% من المعدل العام في سنة 1985[76]، مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري لهذه الدول حيث أنها أصبحت تحصل على موارد أقل مقابل صادرات نفط أكثر. مما دفع بالأقطار العربية المصدرة للنفط، تحت هذه الظـــروف، إلى زيادة انتاجها من النفط وزيادة الكميات المصدرة الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية. ومن أجل الحصول على نقد أجنبي وعائد صادرات مرتفع زادت هذه الدول من انتاج النفط الخام والذي الحق ضرراً في قاعدة الموارد البيئية كونه سلعة غير قابلة للتجديد.

إلا أنه ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئة مع اعتبارات النمو الاقتصادي، فترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد[77]. وبما أن هناك أبعاداً بيئية لبرامج التنمية، فإن تحقيق هذه البرامج يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، وبالتالي أصبحت موضوعات البيئة والتنمية والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكامل واعتماد متبادل. فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تـدهـور البيئـــة والـموارد الطبيعية، كما أنه لايمكن حماية البيئة والحفاظ عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة يتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستديمة[78].

بالاضافة إلى استنزاف الموارد الغير متجددة، هناك آثاراً ومشاكل بيئية مترتبة على انتاج النفط تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط، والتخلص من الغاز المصاحب، ومنع تسرب النفط والغاز من الأنابيب أو الخزانات. وتساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء والماء حيث تنبعث بعض الغازات الملوثة مثل أول وثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والنيتروجين. إلا أن هذه الآثار البيئية يعتبر أقل ضرراً من آثار استنزاف الموارد الغير قابلة للتجديد خاصة وأن هناك تقنيات حديثة وطرق لمعالجة مثل هذه الآثار[79]. فقد حقق التطور في هذه الصناعات تقدماً ملحوظاً في حماية البيئة، وذلك في الحد من انبعاث الملوثات أو منع حدوثها. وبما أن معظم الدول العربية المنتجة للنفط تعتبر حديثة العهد في هذه الصناعات فقد راعت المعايير البيئية بشكل جيد في الوقت الذي تتابع به التطورات التقنية العالمية في هذا المجال[80].

غير أن تأثير النفط على تنمية الاقتصادات العربية لايقتصر فقط على الدول المصدرة له وإنما يمتد ليؤثر وبشكل ايجابي، على اقتصادات الدول العربية الأخرى، كما سنرى في الجزء القادم.

(76) عبد الله الكندري، البيئة والتنمية المستديمة، مكتبة المهند، الكويت، 1992 : 169.
(77) المرجع السابق : 185.
(78) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، "البيئة والتنمية والطاقة"، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة 10-7 مايو 1994، المجلد الرابع، 1994 : 338-275.
(79) للمزيد انظر المرجع السابق.
(80) المرجع السابق، 303-305.

(2) النفط والتنمية في الاقطار العربية الغير نفطية:

مثل ما أتاحت الايرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، وبشكل مباشر، فرصاً كبيرة للنمو، أتاحت للدول العربية الأخرى، وبشكل غير مباشر، فرصاً وامكانيـات هائـلة للتطـور انعكست على معظم القطاعات الاقتصادية. فقد نالت هذه الأقطار مكاسب كبيرة نتيجة للتطور والتوسع الاقتصادي الذي ساد في المنطقة العربية النفطية، مما ساعد على انتقال عوامل الانتاج عبر الحدود من خلال انتقال الأيدي العاملة إلى الدول المصدرة للنفط للمساهمة بتنميتها ومن ثم تحويل جزء من دخلها إلى بلدانها الأصلية من جهة وانتقال راس المال على شكل منح وقروض واستثمارات حكومية وغير حكومية من الدول المصدرة للنفط إلى البلدان الغير نفطية، من جهة أخرى [81] . وقد ساهمت العوائد النفطية في رفع درجة التنسيق والتكامل الاقتصاديين حيث زادت المشاريع المشتركة مما أدى إلى نوع من الترابط في المصالح والمسؤوليات بين الأقطار العربية . وقد بدى واضحاً أثر ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 على فرص التنمية وعلى العمل العربي المشترك من خلال الصناديق الانمائية القطرية والاقليمية والدولية التي تم إنشائها لمثل هذه الأغراض[82] .

ونتيجة لتداخل أثر عوائد النفط على المدفوعات مع أثرها على التنمية البشرية وعلى القطاعات الاقتصادية ، فسوف يتم تناول دور النفط في الاقتصادات العربية الغير نفطية ، بعكس النفطية ، من خلال عدة مؤشرات تتمثل في (أ) تحويلات العاملين في الدول النفطية ، (ب) تدفق العون الانمائي العربي (جـ) تدفق الاستثمارات العربية بالاضافة إلى المشروعات المشتركة .

(أ) أثر عوائد النفط على تحويلات العاملين في الدول النفطية:

(81) محمد العمادي، "العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث"، النفط والتعـاون العربي، المجلد 9، العدد 1، 1983 : 13-73 .

(82) بدأت أول محاولة جادة لربط النفط العربي بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وذلك في الكويت من خلال إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 61/12/31 وذلك بهدف مساعدة الدول العربية في تنمية اقتصادها من خلال منحها القروض اللازمة لتنفيذ خططها للتنمية. وتم تأسيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والذي لعبت الدول النفطية دورا كبيرا في إنشائه وفي يناير 1968 ثم تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بهدف التعاون بين أعضائها في مجال صناعة النفط (السعودية، الكويت، ليبيا، أبوظبي، قطر، البحرين، الجزائر، العراق، سوريا، مصر) . بالاضافة إلى ذلك فقد ساعدت زيادة العوائد النفطية على إنشاء عدة صناديق مثل صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي (1974)، الصندوق السعودي للتنمية (1975)، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1974)، المصرف العربي الليبي الخارجي (1972) . وقد ساهم النفط في انشاء صندوق النقد العربي (1976) بهدف دعم موازين المدفوعات للدول الأعضاء . وقد ساهمت الدول العربية النفطية في إنشاء مؤسستين ماليتين أحدهما البنك الاسلامي للتنمية (1975) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (1976))انظر علي عتيقة وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤسسة الكميل، الكويت، 1988 : 23-91 .

لقد ساعد النفط خاصة منذ بداية السبعينات على انتقال العمالة من الدول العربية غير المنتجة للنفط مثل الأردن وفلسطين ومصر والسودان إلى الدول المنتجة خاصة في الخليج العربي، وذلك لانخفاض مستوى الدخل في الدول الغير منتجة من جهة ومحدودية السكان في الدول النفطية وحاجتها إلى العمالة الوافدة من جهة أخرى . وقد أدى ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وما ترتب عليه من خطط تنمية وزيادة حجم الانفاق بالدول النفطية إلى اتساع نطاق انتقال الأيدي العاملة العربية حيث ارتفع عددها من حوالي 679 ألف عامل قبل أكتوبر عام 1973 معظمهم في السعودية والكويت إلى 1.1 مليون عامل عام 1975 ومن ثم إلى 1.7 مليون عامل عام 1980 [83] . مما يعني أنها زادت بأكثر من ضعفين ونصف خلال السبعينات وقد بلغ حجم العمالة العربية في الدول النفطية 4.35 مليون عامل عام 1991 [84] و 5.4 مليون عامل 1994 [85] . وقد احتلت مصر المركز الأول بين الدول العربية المصدرة للعمالة تليها اليمن ثم الأردن
وفلسطين معاً ومن ثم السودان. في نفس الوقت احتلت السعودية المركز الأول بين الدول العربية المستقبلة للعمالة .

وقد اسهمت تحويلات العاملين الرسمية بشكل كبير في رفع معدلات التنمية في أقطارهم المعنية من خلال رفع مستوى المعيشة وزيادة حجم الاستهلاك والادخار وتخفيض نسبة البطالة فيها، بالاضافة إلى توفير مورداً مالياً من موارد النقد الأجنبي مما يدعم ميزان المدفوعات ويخفض العجز في الميزان التجاري . وعلى الرغم من عدم توفر احصائيات دقيقة عن تحويلات العاملين في الدول النفطية، الا أن هناك تقديرات تقول بأن 90% من التحويلات الرسمية في الدول العربية الغير نفطية هي من دول نفطية [86] .

لقد ارتفع حجم التحويلات الرسمية العربية من حوالي 339 مليون دولار عام 1973 إلى 5333 مليون دولار عام 1980، حيث زادت بأكثر من 15 ضعفاً خلال السبعينات، انظر جدول رقم (5) . ورغم انخفاضها لتصل إلى 4897 مليون دولار عام 1991 نتيجة لحرب الخليج، الا أنها عادت وارتفعت

---

(83) علي عتيقة وسميح مسعود، مرجع سبق ذكره 29-30 .

(84) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره : 83 .
مأخوذ عن :
.Asia Western in supply labor about reports various ، ESC WA

(85) الأمانة العامة لمس التعاون لدول ا ليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، العدد 11 ، 1996 : 65 .

(86) علي عبد العزيز ، الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سبق ذكره 83 .
يعود عدم توفر إحصائيات دقيقة عن هذه التحويلات إلى طبيعة بيانات موازين المدفوعات والتي تنشر كل التحويلات الرسمية الواردة للبلاد المعنية من الخارج بدون تحديد الدول النفطية أو غيرها من جهة وإلى أنها تتضمن فقط التحويلات الرسمية المعلنة والتي تتم عن طريق البنوك المعتمدة، مما يعني أنها لاتشمل على التحويلات من خلال الطرق الغير رسمية أو قيمة السلع التي يدخلها العاملون في الخارج إلى أقطارهم (التحويلات العينية) من جهة أخرى.

لتصل إلى 7622 مليون دولار عام 1992. وقد بلغ المجموع التراكمي لهذه التحويلات خلال الفترة 1973 -1992 حوالي 92.7 بليون دولار. وقد ساهمت هذه التحويلات في حدوث نهضة في اقتصاديات الدول المصدرة للعمالة خاصـــة في قطاعات التشييد والبناء والخدمات. وكان لارتفاع مستوى معيشة العمالة المهاجرة في الدول النفطية أثراً كبيراً على نوعية ومستوى الخدمات التي أصبحت مطلوبة عند عودتهم إلى بلادهم، مما أدى إلى زيادة خدمات النقل والشحن وطاقات المطارات والموانىء وخدمات الهاتف والبريد والسياحة [87] .

وتعكس نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي ولموازين المدفوعات أهميتها في اقتصادات الدول المصدرة للعمالة . فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج القومي الاجمالي في المتوسط خلال الفترة 1973-1990 حوالي 25%في اليمن ، 22.3% في الأردن ، و 10.2% في مصر [88] . وفي نفس الوقت ، وبينما كانت تمثل التحويلات 21% من صادرات الدول المصدرة للعمالة و 12.5 % من وارداتها عام 1974 ، ارتفعت لتصل إلى 70.5% من صادراتها و 28.2% من وارداتها عام 1992 [89] . وقد أشارت بعض الدراسات مثلاً إلى أن 89% من فاتورة الاستيراد من السودان عام 1985 قد تم تغطيتها من قبل تحويلات المغتربين ، بينما غطت التحويلات 61% من عجز الميزان التجاري في الأردن عام 1984 [90] ومن هنا يظهر الأثر الايجابي المباشر لتحويلات العاملين في الخارج على اقتصادات الدول المرسلة من خلال رفع مستوى المعيشة والدخل وتخفيض البطالة بالاضافة إلى توفير موارد مالية بالعملات الأجنبية لتمويل الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري [91] .

(ب) أثر العوائد النفطية على العون الانمائي العربي :

المقصود بالعون الانمائي العربي في هذه الدراسة هو التوظيفات الانمائية للعوائد النفطية خاصة التي تتم عن طريق الصناديق العربية للتنمية. فقد ارتبطت المساعدات الانمائية العربية بعائدات الصادرات النفطية والتي اعتمدت على أسعار النفط وتطور الطلب عليه. لقد مكنت الثروة النفطية الدول العربية، خاصة بعد

---

(87) علي عبد العزيز سليمان، "النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، 1993 : 249 .

(88) انظر
P.van den Boogaerde, " The Composition and Distribution of Financial Assistance From Arab Countties and Arab Regional Institutions", Working paper 90167, IMF, Washington D.C. 1990 .

(89) الصندوق العربي ، مرجع سبق ذكره .

(90) محمد أدهم علي ، " آثار انخفاض عائدات النفط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان " . معهد التخطيط القومي، آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، القاهرة ، فبراير ، 1987 : 240-259 .

(91) هناك آراء كثيرة تعتقد بوجود آثار سلبية غير مباشرة لهذه التحويلات مثل تأثيرها على أسعار الصرف وزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الواردات الاستهلاكية بالاضافة إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم معدلات التضخم.

عام 1973، من دخول حقبة جديدة فيما يخص مساعداتها الانمائية حيث وجهت الدول العربية النفطية، خاصة في دول الخليج العربي، نحو الأقطار العربية جزءاً من عوائدها النفطية على شكل قروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة وهبات ومنح، ومساهمات في مؤسسات التمويل الدولية. ولمعرفة دور العوائد النفطية في دعم التنمية العربية فسوف نتطرق في هذا الجزء إلى حجم العون الانمائي العربي من جهة وإلى مصادر الدعم وتوزيعه الجغرافي والقطاعي من جهة أخرى.

1. حجم العون الانمائي العربي :-

لقد حدثت طفرة في حجم المساعدات الانمائية العربية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 حيث ارتفعت من 7.7 بليون دولار في النصف الأول من السبعينيات إلى 31.9 بليون دولار في النصف الثاني منها . وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط عام 1982، الا أن العون الانمائي العربي حافظ على مستواه المرتفع ليصل إلى 32.7 بليون دولار في النصف الأول من الثمانينات وذلك نتيجة لرغبة الدول النفطية المانحـــة

بتنفيذ التزاماتها السابقة [92] . غير أنه في منتصف الثمانينات بدأ العون الانمائي العربي بالتأثر بانخفاض أسعار النفط حيث كان هناك انخفاضاً واضحاً فيه حيث وصل حوالي 15.3 بليون دولار خلال الفترة 1985-1989 . وقد بلغت قيمة المعونات الانمائية للدول العربية حوالي 4.4 بلايين دولار عام 1986 مقارنة ب 8.2 بلايين دولار عام 1980، أي قبل انخفاض أسعار النفط. ولو فرضنا أن 1981 هي سنة الأساس فإن مساعدات التنمية في عام 1986 لم تبلغ سوى 45% مما كانت عليه عام 1981، مما يعني تدني حجم المساعدات العربية خلال الثمانينات نتيجة لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يعكس أثر انخفاض حصيلة الصادرات النفطية على المعونات الانمائية[93] . ولم يزد حجم العون الانمائي العربي عن 13.7 بليون دولار خلال النصف الأول من التسعينات ، جدول رقم (6) . غير أننا لو نظرنا إلى الفترة 1970-1995 ككل لوجدنا أن مجموع العون الانمائي العربي قد بلغ 102.7 بليون دولار، حوالي 93.1% منها من الدول الخليجية.

لقد شكلت المعونات الانمائية نسبة مرتفعة من الناتج القومي الاجمالي للدول المانحة حيث بلغت نسبة العون الممنوح من السعودية 5.6% من الناتج القومي الاجمالي عام 1970 و 4.9% عام 1980 و 0.6%

(92) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : 158.

(93) جميل طاهر، "الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 21، العدد 1/2، 1993 : 81-121 .

عام 1995، بينما بلغت في الكويت 6.2%، 3.5% و 1.4% على التوالي [94] . ويعود مثل هذا الانخفاض في التسعينات ، لأزمة الخليج وما ترتب عليها من انخفاض العوائد النفطية وزيادة الانفاق الحكومي، مما كان له أثراً سلبياً على المعونات الانمائية للدول الأخرى. إلا أنه لو قارنا هذه النسبة معها في الدول الصناعية لوجدنا أنها تفوقها كثيراً حيث لم تتجاوز نسبة العون الانمائي إلى الناتج القومي الاجمالي لدول لجنة مساعدات التنمية التابعة

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.36% خلال الفترة 1980–1990 و 0.3% عام 1994 في الوقت الذي حدد فيه نسبة 0.70% من الناتج القومي الاجمالي كهدف للمعونات الدولية الميسرة[95] .

وتعتبر الشروط التي تقوم على أساسها القروض والمعونات الانمائية من الصناديق العربية أكثر يسراً من غالبية القروض التي تحصل عليها الأقطار العربية من مصادر أخرى، خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وطول مدتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنح [96] . وتتوقف شروط القروض كذلك على حالة البلد المضيف للمشروع الاقتصادي حيث تقدم قروض ميسرة للأقطار العربية الأقل نمواً[97] .

2. التوزيع الجغرافي والقطاعي للعون الانمائي :-

لقد قدمت المملكة العربية السعودية حوالي 63.9% من المساعدات الانمائية العربية خلال الفترة 1970–1995 تلتها الكويت بـ 16.5% والامارات العربية المتحدة 10.7%. وقد شكلت المساعدات الانمائية من دول مجلس التعاون 93.1% من إجمالي المساعدات العربية خلال الفترة 1970–1995 [98] . ويغلب الطابع الثنائي على العون العربي حيث بلغت حصة المساعدات الثنائية 85.9%عام 1986 انخفضت لتصل إلى 60.4% عام 1992 . وبالتالي فأن حصة المؤسسات متعددة الأطراف في العون الانمائي العربي تعتبر منخفضة وقد حصلت خمس دول عربية وهي مصر وسورية والأردن والمغرب والسودان على حوالي 75% من العون العربي[99] .

وقد كان الدور الرئيسي في العون الانمائي العربي لصناديق التنمية العربية سواء الوطنية منها أو الاقليمية حيث انساب العون الانمائي العربي الذي قدمته الدول النفطية عبر عدة قنوات رئيسية. منها الصناديق الوطنية لتمويل التنمية مثل الصندوق الكويتي، وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي والصندوق

---

(94) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة .

(95) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1994:156.

(96) تتراوح أسعار الفائدة بين 0.5% و 7% حسب المؤسسة المانحة والبلد المستفيد والقطاع المستفيد داخل البلد الواحد . وتترامح فترة السداد بين 20 إلى 30 سنة، بينما تتراوح فترات السماح بين سنة إلى عشر سنوات.

(97) محمد العمادي، مرجع سبق ذكره : 36.

(98) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 ، ملحق 1/11 : 347 .

(99) التقرير الموحد، 1994 : 161.

العراقي والمصرف الليبي، ومؤسسات التمويل الانمائي متعددة الأطراف التي تسهم الدول النفطية في انشائها مع دول عربية أخرى مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأوابك للتنمية وصندوق النقد العربي والبنك الاسلامي، الصناديق التي تنشئها الدول العربية النفطية بالتعاون مع الدول الصناعية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية [100] .

ويعكس حجم التمويل العربي من صناديق التنمية مقارنة بالتمويل الذي حصلت عليه الأقطار العربية من مصادر أخرى أهمية مساهمة هذه الصناديق في تنمية اقتصادات الأقطار العربية المستقبلة لهذا العون. فقد بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية حتى نهاية عام 1995 حـــوالي 42.1 بليون دولار[101] ، ساهم البنك الاسلامي بنحو 25% من اجمالي الالتزامات، والصندوق
الكويتي ب 20.1%،والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،18%والصندوق السعودي 15.2% [102] .

قطاعياً ، تستند الصناديق العربية الانمائية في اختيارها للمشاريع التي تمولها إلى عدة معايير مثل التزاماتها بأولويات الدولة المستضيفة الانمائية ، أوليـــة المشروعات المشتركة والمشروعات التي لها تأثير على التنمية البيئية والهياكل الاقتصادية بالاضافة إلى المشروعات المستقطبة للأموال. وقد مثلت القروض المقدمة من الصناديق العربية الوطنية والاقليمية لتمويل قطاع الطاقة في الدول النامية حوالي 27% بينما قطاع النقل والمواصلات 24% وقطاع الصناعة 17.2% وقطاع الزراعة 15% [103] . ولم تختلف الصورة كثيراً حتى 1995/12/31 حيث بقي نصيب الطاقة من اجمالي التزامات العمليات التحويلية حوالي 18%، والنقل والاتصالات حوالي 19% والصناعة والتعدين 17% والزراعة 17% [104] .

وبالتالي كان للعون الانمائي العربي دوراً كبيراً في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأقطار العربية الأخرى من خلال تطوير البنية التحتية مما ساعد على زيادة طاقتها ومن ثم قدرتها على التعامل مع زيادة الصادرات والواردات. كذلك هناك أهمية كبيرة لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية والتي تعتمد عليها مشاريع صناعية كثيرة تعتبر ضرورية لعملية التنمية.وقد أدت المساعدات الانمائية كذلك الى زيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة بالاضافة إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في الكثير من الأقطار العربية.

(100) انظر محمد العمادي، مرجع سبق ذكره : 22-26 .
(101) التقرير الموحد1996 : 354 .
(102) تم حسابها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 ، الملحق 8/11 : 354 .
(103) محمد العمادي، مرجع سبق ذكره : 33-34.
(104) تم حسابها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 : 354 .

(ج) أثر العوائد النفطية على الاستثمارات العربية المباشرة والعمل العربي المشترك

يعكس تدفق رؤوس الأموال العربية والذي بدأ فعلياً في منتصف السبعينات، وازداد مع تزايد الفوائض النفطية في الدول الخليجية، أثر النفط وعائداته على التنمية العربية بشكل عام.يبين جدول (7) حجم الاستثمارات المباشرة في الأقطار العربية وقيمة مساهمة الدول العربية فيها، وذلك بناء على بيانات واحـصائيـات المؤسســة العربيـة للاستثمار، والتي رأت ضرورة المؤسسة ضرورة أن تكون المشاريع مملوكة للمستثمرين العرب بالكامل أو بملكية مشتركة، وأن يكون به مساهمة عربية من غير الدول المضيفة، وأن لاتقل حصة الجانب العربي عن 100 ألف دولار أمريكي، وأن يكون مقاماً في دولة عربية وعلى أسس تجارية [105]

.

وقد عكس حجم الاستثمارات العربية الخاصة في الأقطار العربية حجم التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات النفطية من سنة لأخرى. فقد بلغ حجم الاستثمارات الصادرة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1991 حوالي 777.1 مليون دولار أو ما نسبته 84.2% من إجمالي الاستثمارات العربية. وقد احتلت الاستثمارات الوافدة من الكويت المركز الأول بقيمة 524.3 مليون دولار تلتها الاستثمارات من البحرين والمملكة العربية السعودية. وقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الوافدة إليها والتي بلغت 651.3 مليون دولار[106] . وقد احتل القطاع المصرفي والمالي المركز الأول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع حوالي 57.5% من إجمالي الاستثمارات لعام 1991 يليه قطاع الصناعة بنسبة (33.6%) ومن ثم قطاع التجارة والمقاولات والخدمات 4.7% . وقد انعكس انخفاض أسعار النفط ومن ثم تزايد المصاعب الاقتصادية التي واجهت الدول النفطية في النصف الأول من التسعينيات على حجم الاستثمارات الخاصة في الأقطار العربية حيث انخفضت لتصل 308.1 مليون دولار عام 1993، جاء منها 154.5 مليون دولار (50.2%) من دول مجلس التعاون [107] .

وقد ساهمت الاستثمارات العربية البينية المباشرة في إنشاء 4815 مشروعاً استثمارياً حتى نهاية 1992، تبلغ رؤوس أموالها الاسمية 26 بليون دولار جدول رقم (7)، وقدر حجم المساهمات العربية 11.9 بليون دولار أو ما نسبته 54.6% من إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة ، في حين احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الأولى من حيث إجمالي حجم الاستثمارات العربية الوافدة والتي بلغت، 3.35 بليون دولار أو

(105) المقصود بها تدفقات رؤوس الأموال النفطية، سواء من مواطنون عرب أو مؤسسات عربية مملوكة لفرد أو أفراد أو مقامه كمشروع مشترك، من قطر عربي لآخر بهدف إقامة مشاريع استثمارية تهدف إلى تحقيق الربح.

(106) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1991، المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1992:45.

(107) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1994 : 52.

مانسبته 28% من إجمالي الاستثمارات العربية الخاصة. ومما يعكس دور العوائد النفطية في هذا الخصوص هو حجم الاستثمارات الصادرة من دول مجلس التعاون والتي بلغت حوالي 7.6 بليون دولار أو مانسبته 63.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

أما المشروعات العربية المشتركة والتي تعتبر صورة أخرى من صور تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، فلم تظهر إلى حيز الوجود وبشكل رئيسي إلا في منتصف السبعينات على أثر ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ازدياد العائدات النفطية للأقطار العربية المصدرة للنفط. لقد اتفقت عدة منظمات بما فيها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1983 على تعريف المشروع العربي المشترك على أنه "...المشروع المقام وفقاً للقوانين السارية المفعول في الأقطار العربية والتي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلطة أو قطاع خاص وتهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية ملموسة"[108] . وقد ساعدت مثل هذه المشاريع وبهذا المفهوم على استخدام الموارد العربية من خلال

توسيع الأسواق من جهة والتغلب على ندرة الموارد الطبيعية التي تعاني منها بعض الأقطار العربية من جهة أخرى[109] . ورغم حجم العقبات التي واجهتها ولازالت تواجهها هذه المشروعات مثل الازدواجية بين المشروعات القطرية والمشروعات المشتركة ، بالاضافة إلى تأثر المشاريع بالظروف السياسية المتقلبة في الأقطار العربية، الا أن حجم رؤوس أموال هذه المشاريع (العربية المشتركة و العربية الدولية المشتركة) قد ارتفع باستمرار منذ ارتفاع أسعار النفط عام 1973 مما أدى مثلاً إلى بلوغها 35.7 بليون دولار عام 1986، موزعة على 830 مشروعاً كان منها 59.8% عبارة عن مشروعات عربية مشتركة (عربية – عربية).

وقد استحوذت مشروعات قطاع المصارف والاستثمار والتمويل على المرتبة الأولى من المشروعات العربية المشتركة حيث بلغت نسبتها 33.5% من إجمالي عدد المشاريع و 40.7% من إجمالي رؤوس الأموال، تلتها في ذلك مشروعات الصناعة التحويلية والتي تبلغ نسبتها 23.1% من ناحية العدد و 30.7% من ناحية المساهمة الرأسمالية [110] . ولاشك أن ارتفاع الأهمية النسبية الذي يحظى بها قطاع التمويل بين المشروعات العربية المشتركة يعني أن جزءاً كبيراً من رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة موجه إلى

(108) الشركة العربية الاستثمارات البترولية (أبيكورب)، "المشروعات العربية المشتركة في الاستثمارات البترولية ودورها في تعزيز الاقتصاد العربي"، بحث غير منشور، الدورة الرابعة عشر لأساليب صناعة النفط والغاز، الكويت 15–20 نيسان 8:1995.

(109) للمزيد حول مفهوم المشاريع المشتركة من حيث تطورها ومبررات إنشائها...الخ أنظر، علي عتيقة وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، مؤسسة الكميل، الكويت، 1988 : 71–125.

(110) سميح مسعود ، النفط والمشروعات العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره : 78 .

عمليات مصرفية وتوظيف أموال بحيث ينصب اهتمامها على عمليات توظيف الأموال قصيرة ومتوسطة الأجل أكثر من اهتمامها بالاستثمار طويل الأجل في المشروعات الانمائية [111] .

ويعكس وجود 240 مشروعاً من إجمالي 391 مشروع عربي مشترك (61.4%) في أقطار عربية غير نفطية مدى استفادة هذه الأقطار من المشاريع المشتركة. مثلاً استقرت 28.1% من المشاريع المشتركة مع نهاية عام 1988 في مصر والسودان، و 23.3% في بلاد المشرق العربي و 8.7% في بلاد المغرب العربي [112] .

رابعاً: النفط وآفاق المستقبل العربي

لقد عكست التطورات التي استمرت خلال العقدين الماضيين في قطاع النفط في الأقطار العربية المنتجة له، وتداعياتها في الأقطار العربية الأخرى، أهمية النفط ودوره في التأثير على الهياكل الاقتصادية لهذه الأقطار. وسيظل النفط يلعب دوراً رئيسياً في التنمية العربية خلال العقدين القادمين، مما يتطلب استغلال الأقطار العربية للفرص التي يمنحها وجود هذا القطاع الحيوي لديها من خلال المحافظة عليه والاستفادة من عوائده وتنويع مصادر الدخل فيها .وبينما تتعلق بعض التحديات بالقطاع النفطي وما يترتب عليه من استقرار أسواق النفط بالاضافة إلى العوامل البيئية ، يتعلق البعض الآخر بالنشاطات الاقتصادية الغير نفطية سواء في الدول المنتجة مثل القدرة على تنويع مصادر الدخل وبرامج الاصلاح الاقتصادي والغير منتجة مثل الاستقرار السياسي بالاضافة إلى الاختلال في الهياكل الاقتصادية .

(1) تحديات أمام الدول النفطية : القطاع النفطي والغير نفطي

(أ) قطاع النفط :

تشير الدلائل إلى أنه سيبقى للنفط دوراً رئيسياً في تحديد مسارات التنمية في الأقطار العربية المنتجة له، حيث سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة مما يترتب على ذلك من ازدياد الطلب عليه في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية للأقطار العربية المنتجة. إلا أن هناك متغيرات وتحديات بعضها قطري أو إقليمي والآخر دولي تؤثر على أهميته كسلعة ومصدر للطاقة من جهة، وعلى أهمية الدول المنتجة له من جهة أخرى.وتعتبر محاولة استشراف مستقبل قطاع النفط مهمة شاقة وعسيرة نتيجة لصعوبة ، التنبؤ باستقرار

(111) زياد عربية، العائدات النفطية وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، دراسة غير منشورة، الكويت، 1993 : 276 .

(112) سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة : الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، جدول 3/2 : 38 .

أسواق النفط العالمية بسبب تؤثرها بالعوامل السياسية والاقتصادية والتي يصعب قياسها كمياً ، مما يجعل عملية الاستشراف محفوفة بالمخاطر .

1. الطلب على النفط :

لقد تميز مطلع التسعينات بظهور نظام طاقة عالمي جديد (International Energy New Order) تميز بوجود رواج نفطي كبير نتيجة لتطور التكنولوجيا المتبعة في الانتاج ولرغبة الدول المنتجة في اجتذاب الشركات العالمية للعمل لديها من جهة ، وبضعف قدرة الأوبك في التأثير على الصناعة النفطية وتماسكها أمام الأزمات التي مرت بها السوق النفطية من جهة أخرى . وقد صاحب ذلك سياسات واضحة لترشيد استهلاك النفط في الدول الصناعية حيث تم ربط النفط بعوامل بيئية والذي صاحبها دعوة لإيجاد مصادر طاقة بديلة، مما يتوقع أن يكون له أثراً على الطلب على النفط خاصة إذا ما تم فرض ضريبة الكربون على النفط الخام(113) . وبالتالي ففي ظل ظروف وجود فائض في العرض والذي لم يصاحبه زيادة في الطلب ، فليس من المتوقع أن ترتفع الأسعار، وغالباً ما قد تنخفض، مما سيكون له أكبر الأثر على العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم على مسار التنمية فيها بشكل عام (114) .

للطلب على النفط علاقه مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على السواء . وبالتالي فإن احتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي ستنعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على النفط ومن ثم على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له. وقد اتخذت هذه العلاقة مسارات مختلفة، إلى حدما، خلال العقدين الماضيين وذلك بناءً على معدلات أسعار النفط من جهة وعلى انماط الاستهلاك وترشيده في الدول المستهلكة من جهة أخرى.(115)

ومع فرض أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سيكون مثلما كان عليه خلال العشرين سنة الماضية(116)، وذلك رغم توقع اتساع السوق العالمي نتيجة للتوجه نحو تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة الدولية ، وزيادة دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية. وبافتراض ثبات السعر الحقيقي لبرميل النفط عند 21 دولار، وعدم اتخاذ الدول الصناعية اجراءات لترشيد استهلاك النفط والحد من الطلب عليه، فيتوقع ارتفاع الطلب

---

(113) للمزيد حول عناصر النظام النفطي الجديد، انظر منى البرادعي، مرجع سبق ذكره : 39-43.

(114) توقعت بعض الدراسات في أنه سينخفض سعر النفط العربي الحقيقي إلى نحو 9 دولارات للبرميل بأسعار عام 1990 الثابتة (انظر Petrolium Econo mist ، Sept e mber، 1991 : 41-43) .

(115) كانت العلاقة خلال الفترة 1975-1979 بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الطلب على النفط في الدول الصناعية موجبة ونسبتها 1 : 0.5 مما يعني أن 1% نمو في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى 0.5% نمو في الطلب على النفط . ورغم وجود علاقة سالبة خلال الفترة 1980-1984 لأسباب كثيرة، إلا أنها عادت لتصبح موجبة 1 : 0.48 للفترة 1985-1992 في الدول الصناعية. ولم تختلف الصورة كثيراً في الدول النامية حيث كانت العلاقة موجبة طوال الفترة 1975-1992 ، (انظر ماجد المنيف : 29).

(116) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي في الدول الصناعية خلال العشرين سنة الماضية 2.9% وفي الدول النامية 4.4% .

على النفط خلال الخمسة عشر سنة القادمة بنحو 1.4% سنوياً ليصل إلى 73.2 برميل يومياً عام 2000. و 81.7 مليون برميل عام 2010[117]، وقد أشارت دراسات أخرى إلى توقع استمرار الطلب العالمي على النفط بمعدل 1% حتى عام 2010 ليصل إلى 71 مليون برميل يومياً عام 2000 وإلى 80 مليون برميل عام 2010 [118].

بالإضافة إلى ذلك تواجه صناعة النفط تحديات بيئية قد يكون لها انعكاسات على الطلب على النفط وعلى عائداته ، حيث يعتبر البترول من أكثر السلع تعرضاً لفرض الضرائب، بهدف الحد من التلوث، سواء على شكل بترول خام أو منتجات مكررة أو حتى استهلاك. ويبلغ متوسط هذه الضرائب، ثلاثة أضعاف تكلفة البترول الخام في دول المجموعة الأوروبية، وضعفين في اليابان و 65% في الولايات المتحدة الأمريكية[119]. وقد قدرت دراسة للأوبك في أن فرض ضريبة الكربون على مستوى المجموعة الأوروبية ستؤدي إلى تخفيض الطلب بمقدار 700 ألف برميل يومياً حتى عام 2000 . و 3 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2005، وإنها ستكلف الأوبك 14 بليون دولار[120] . ولن يقف أثر هذه التحديات البيئية عند الطلب على النفط ، وإنما سينعكس كذلك على انخفاض معدلات النمو في الدول الأوروبية حيث يقدر الخبراء معدل انخفاض الدخل القومي في أوروبا من جراء هذه الضريبة بين 2.5% – 1.3%.[121]

2. عرض النفط :

تشير التقديرات إلى أن إنتاج منظمة أوبك من النفط سيصل إلى حوالي 33 مليون برميل يومياً عام 2000 (38% من إجمالي الانتاج العالمي) وإلى 43 مليون برميل يومياً أو 47% من إجمالي الانتاج العالمي عام 2010 [122] مقارنة ب 24.5 مليون برميل يومياً عام 1993. رغم التوقعات بالزيادة إلا أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بإجمالي العرض خاصة وأن ملامح النظام العالمي الجديد للطاقة تشير إلى أن الدول المنتجة لم تعد قادرة ، في ظل السوق العالمية الحالية على تحديد السعر والكمية معاً، وقد أدى ذلك إلى لجوئها لتحديد سقف

(117) ماجد المنيف، مرجع سبق ذكره : 30.
(118) التقرير الاقتصادي العربي المشترك، 1994 : 64 .
(119) عبد الله القويز، "البترول ودول مجلس التعاون : الفرص المتاحة في ظل عالم متغير"، التعاون، العدد 26، يونيه 1992 : 64-67.
(120) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1992 : 88 .
(121) عبد الله القويز، مرجع سبق ذكره 65 : 1992.
(122) المرجع السابق.

الانتاج على أن يترك تحديد السعر لقوى العرض والطلب في السوق مع وضع سعراً استرشادياً يرتبط بسقف الانتاج المقرر من قبل المنظمة [123] .

وبما أن الالتزام بحصص الانتاج يعتمد على ظروف الأقطار المنتجة وعلى مسارات التنمية لديها، فإن حجم التزام هذه الدول يصبح محل تساؤل خاصة إذا ما علمنا أن معظمها يعاني من عجز في الميزانية منذ منتصف الثمانينات. ومن هنا فإن ازدياد حاجتها إلى العوائد المالية، قد يدفعها إلى الخروج عن الحصص المقررة، وبالتالي إغراق الأسواق بالنفط [124] . فانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى أقل من السعر الاسترشادي الذي حددته منظمة أوبك وهو 18 دولار، مع استمرار احتياجات هذه الدول لموارد لتمويل وارداتها، يجعلها تحاول زيادة عوائدها عن طريق زيادة صادراتها النفطية، بما يتجاوز الحصص التي تم تحديدها سابقاً [125] .

وعلى الرغم من أن وجود طاقة إنتاجية فائضة قد يؤثر سلباً على استقرار الأسواق من خلال فائض العرض، إلا أنه قد تحد في نفس الوقت، من التقلبات التي قد تصيب هذه الأسواق نتيجة لوجود أزمات معينة قد تؤدي إلى انخفاض العرض، كما حدث خلال أزمة الخليج الأخيرة. غير أن توفر طاقة إنتاجية، كبيرة يتطلب استثمارات كثيرة في البنية التحتية للصناعات النفطية والتي تتطلب بدورها فوائض مالية كبيرة، لم تعد موجودة لدى الدول المنتجة للنفط [126] . وقد يترتب على ذلك اللجوء إلى الاقتراض، خاصة وأن الاستثمار في هذا المجال لم يعد مغري جداً للشركات نتيجة لانخفاض السعر الحقيقي للنفط مما يؤثر سلباً على العائد للاستثمار [127] .

---

(123) استقر الرأي في اجتماع أوبك عام 1993 على ربط سقف الانتاج ب 24.5 مليون برميل يومياً لسعر استرشادي قدره 18 دولار للبرميل، تم زيادته لاحقاإلى 21 دولار للبرميل.

(124) منى البرادعي، " السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات ، 1993 : 21–60 .

(125) مصطفى كامل السيد، "الأوضاع السياسية الداخلية واستخدام عوائد النفط في التسعينات" في، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993 : 85–104 .
أنظر كذلك،
Mohammad Akacem ، A New World Order For Oil" ، Middle East Policy ، Washington ، Vol.1 ، No.3 ، 23:1992–32 .

(126) لم يتجاوز سعر برميل النفط الخام عام 1991 بأسعار ومعدلات صرف 1974 سوى 5.5 دولار للبرميل والذي يعادل 50% من مستواه عند بداية عام 1974 . للمزيد أنظر ماجد المنيف، مرجع سبق ذكره.

(127) تشير التقديرات إلى أن التكلفة الرأسمالية لرفع الطاقة الانتاجية لدول الأوبيك بحدود 9 ملايين برميل يومياً خلال الفترة 1990–1995 لتصل إلى 58 بليون دولار، منها 16.7 بليون دولار لزيادة الطاقة الانتاجية في السعودية 2.5 مليون برميل يوميا، 7 بلايين في الكويت (1.1 مليون برميل يوميا)، 4 بلايين في الامارات العربية المتحدة (1 مليون برميل يوميا) . (انظر في ذلك هنري عزام، "الاحتياجات المالية المتوقعة لقطاع النفط خلال التسعينات"، التعاون، العدد 20، ديسمبر 1990 : 9–33 .

وقد بينت دراسات سابقة في أن حجم الاستثمارات المطلوبة في عام 2000 يفوق حجم العوائد النفطية المتوقعة للعام نفسه[128] ، وأنه إذا اكتفت الأقطار العربية بانتاج 20 مليون برميل نفط فقط يومياً فإن عائداتها من النفط قد لا تكفي لسد حاجات هذه الاستثمارات من العملات الأجنبية [129] . فمن هنا فإنه من أهم التحديات التي تواجه الدول النفطية في هذا القطاع هو الموازنة أولاً بين فائض الطاقة الانتاجية وتوقع زيادة الطلب على النفط[130] ، والذي لايعتبر أمراً سهلاً نتيجة للعوامل التي تم التطرق إليها .

(ب) القطاع الغير نفطي : برامج الاصلاح الاقتصادي

تواجه الدول المنتجة للنفط في الوقت الحاضر اختلالات هيكلية ساهمت في احداثها بعض السياسات التي اتبعتها هذه الدول خلال العقدين الماضيين. فقد أدت الفوائض النفطية إلى تبني الحكومات لبرامج تنمية كبيرة اشتملت على معدلات إنفاق عام، جاري واستثماري، مرتفع يهدف إلى توفير خدمات عامة بدون مقابل. وقد أدت إلى هذه السياسات إلى تفاقم العجز المالي لهذه الدول، والذي يعكس استمراره، خطورة الوضع الاقتصادي لها .ورغم انخفاض العائدات النفطية بعد منتصف الثمانينات لم يكن هناك انخفاض مماثل في الانفاق مما أدى إلى وجود عجزاً متزايداً في الميزانية العامة (عجز داخلي) والذي بلغ 7% من الناتج الاجمالي عام 1995 مقارنة بفائض 18.56% عام 1980 [131] . بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات (عجز خارجي) والذي يعتبر مؤشراً آخر على الاختلالات الهيكلية. فبعد أن ظلت تحقق فائضاً في الموازين الجارية حتى عام 1982، بدأت الدول العربية المصدرة للنفط، تحقق عجزاً وصل إلى 6.3% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1995 مقارنة بـ 0.7% عام 1987.

وقد ترتب على ذلك، من ضمن أشياء أخرى، لجوء أو توقع لجوء هذه الأقطار بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تبني برامج للاصلاح الهيكلي تهدف إلى ترشيد الانفاق العام من خلال تخفيض الدعم أو حجم العمالة في القطاع العام من جهة وزيادة الايرادات العامة من خلال زيادة الضرائب ورفع أسعار الخدمات وإصلاح

---

(128) قدرت دراسة مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الثاني والذي عقد في الدوحة – قطر عام 1982 الاستثمارات المطلوبة لمشاريع تنموية محددة في قطاع النفط حتى عام 2000 بحوالي 394 بليون دولار بحيث تذهب 144 بليون دولار منها للأنشطة الاستكشافية، 159 بليون دولار للتكرير، 80 بليون دولار لمعالجة وتجميع الغاز الطبيعي، و 11 بليون دولار لتطبيق تصفية الاستخلاص المعزز. وقد قدرت دراسة أخرى قامت بها شركة إيني بناء على نموذج الاعتماد المتبادل بين أقطار الأوبك وأقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاستثمارات المتراكمة من عام 1980 حتى عام 1990 في هذه الأقطار ستتراوح بين 1.5 و 1.85 تريليون دولار بأسعار عام 1980. (انظر علي عتيقة، النفط والمصالح العربية، 1972–1987، مرجع سبق ذكره : 215 .

(129) علي عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، 1972–1987 ، مرجع سبق ذكره : 216 .

(130) المرجع السابق .

(131) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : 328 ، 1996 : 301

النظام الضريبي وإيجاد مصادر دخل بديلة من جهة أخرى، بالاضافة إلى اتباع سياسات متوقعة تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة مثل تحويل ملكية القطاع العام أو إدارته إلى القطاع الخاص [132] .

ومن هنا، أصبح من الضروري توقع أن يكون هناك ترشيد للانفاق خلال السنوات القادمة مما سينعكس على نمط التنمية بشكل عام وعلى مستوى معيشة الأفراد ودرجة الرفاه في هذه الأقطار بشكل خاص. ورغم وضوح مثل هذا التصور اقتصادياً، إلا أن اتخاذ قرارات تهدف إلى تخفيض الدعم وفرض ضرائب ورسوم قد تحتاج إلى قرار سياسي أكثر منه أي شيء آخر. فهناك اتجاه واضح في معظم الأقطار بأهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال نقل ملكية بعض الشركات والمشروعات العامة إلى القطاع الخاص بهدف تخفيض الانفاق العام من جهة ورفع كفاءة هذه المشاريع من جهة أخرى. وسيكون لمثل هذه التوجهات انعكاسات كثيرة على اقتصادات هذه الأقطار مما يتطلب النظر بجدية أكثر إلى محاولة استغلال العوائد النفطية بشكل أكثر كفاءة بحيث تحقق عائداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أكبر.

(2) تحديات أمام الدول الغير نفطية : آفاق العون الانمائي العربي وتدفق الاستثمارات المباشرة:

لقد كان لانخفاض العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط آثاراً كثيرة على الدول العربية الأخرى، حيث كما رأينا انخفض حجم العون الانمائي العربي والمتمثل في ما تقدمه الصناديق العربية سواء الوطنية أو الاقليمية. وقد بدى واضحاً انخفاض حجم هذا العون مع ازدياد العجز في الحساب الجاري للدول العربية المانحة. وبالتالي فمن الطبيعي أن يرتبط حجم العون الانمائي العربي في المستقبل بتوقعات العوائد النفطية من جهة، وبالأوضاع الاقتصادية للدول المانحة من جهة أخرى. وبما أنه ليس من السهولة توقع حجم العائدات النفطية في المستقبل نتيجة لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية فيما يخص أسعار النفط والطلب العالمي عليه ومعدل نمو الاقتصادات الصناعية بالإضافة إلى عوامل أخرى تم التطرق إليها سابقاً، فإنه من الصعوبة توقع حجم العون العربي في السنوات العشر القادمة. ورغم القناعة في أن قرار الدعم العربي هو قرار اقتصادي وسياسي ويهدف إلى تحقيق تنمية في الأقطار المستقبله له، مما يعني احتمال استمراره، أرى أن الوضع الاقتصادي المتوقع للأقطار المنتجة للنفط نتيجة للتقلبات في أسواق النفط وزيادة التزامات التنمية لديها سوف يؤدي إلى تخفيض حجم هذا الدعم ، حتى وإن كان هناك استقراراً في أسعار النفط بشكل أو بآخر.

وقد بدى واضحاً انخفاض حجم الاستثمارات العربية المباشرة والتي تأثرت كثيراً بانخفاض حجم العائدات النفطية. ومع الوضع بعين الاعتبار احتمال انخفاض هذه العائدات نتيجة للأوضاع الاقتصادية

---

(132) بيتر هيلر وكرستيان شيلر، "الآثار المالية للتخصصية مع الاشارة للبلاد العربية"، في سعيد النجار (تحرير)، التخصصية والتصحيحات الهيكلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1987 : 112-152 .

والاصلاحات الهيكلية المتوقعة في الأقطار المنتجة للنفط من جهة أخرى، فيبقى أمام الدول المستقبلة للاستثمارات أن تعمل، وبكفاءة أفضل، على استقطاب جزءً رئيسياً منها من خلال العمل على تصحيح الاختلالات الهيكيلة لديها وإيجاد مناخ مناسب للاستثمار بعيداً عن القرارت الغير مدروسة . بمعنى آخر هناك حاجة ملحة لتحرير هذه الأسواق سواء من ناحية أسعار الصرف أو التجارة الخارجية أو أسواق رأس المال بحيث تكون حافز لتدفق استثمارات عربية وغير عربية إليها .

وغني عن القول أن الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية المنتجة للنفط وتبنيها لبرامج تهدف إلى تخفيض الانفاق العام بالإضافة إلى توفير أيدي عاملة وطنية وأخرى غير عربية في الكثير من المهن لديها، ستؤدي إلى انخفاض معدل توظيف العمالة من الدول العربية وأنهاء عقود جزءً مما لديها ما سيكون له أثراً كبيراً على تحويلات العاملين من هذه الأقطار، وبالتالي على مساهمتهم في الناتج القومي الاجمالي. فمشروعات التنمية التي كانت قد بدأت في الأقطار المنتجة للنفط في السبعينات والثمانينات قد اكتمل معظمها وانتهت مرحلة الانشاءات ودخلت في طور الانتاج، وإذا ما أضيف إلى ذلك ما يترتب على انخفاض العائدات النفطية من انخفاض في الانفاق العام بالإضافة إلى انخفاض أجور العمالة الآسيوية مقارنة بالعمالة العربية، فستبدو الحاجة للأيدي العاملة العربية ضئيلة مقارنة مع العقدين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك فقد اكتسبت الأيدي العاملة الوطنية مهارات معينة في مهن كثيرة مما سيجعل معدلات الاحلال مرتفعة في السنوات القادمة، مثل قطاع التعليم والوظائف القيادية في القطاع المصرفي. وبما أن سوق العمل المحلي في الأقطار العربية المصدرة للعمالة يعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في وجود فائض من الأيدي العاملة، فقد يؤدي هذا، إن لم يخطط له بشكل جيد، إلى ارتفاع نسبة البطالة في هذه الأقطار خاصة وإن معظم العائدين قد يستقرون في المدن الكبرى من خلال ارتباطهم بأعمال هامشية (قطاع غير منظم). وناهيك عن القول مدى تأثير انخفاض حجم التحويلات والمدخرات على ميزان المدفوعات بشكل خاص وعلى الناتج القومي الاجمالي لهذه الأقطار بشكل عام.

الخلاصة

في الوقت الذي أتاحت به الحقبة النفطية فرصاً عظيمة للدول العربية خلال العقدين الماضيين، فقد حملتها مسؤوليات ثقيلة وكثيرة. فالأهمية النسبية التي تكتسبها فترة السبعينات في الوطن العربي تعود أساساً إلى الدور المتميز الذي لعبه قطاع النفط في مسار وطبيعة التنمية العربية سواء في الدولة المنتجة أو المستوردة له. فالزيادة الكبيرة التي تحققت في العائدات النفطية أتاحت للدول المنتجة للنفط فرصاً هائلة للتطور الاقتصادي من خلال توفير الوسائل اللازمة لتحسين مستويات معيشة مواطنيها . أما البلدان العربية الغير نفطية فقد أتيحت لها فرص كثيرة من خلال انتقال عناصر الانتاج، سواء العمالة أو رأس المال ، عبر الحدود . وقد

ساهمت الفوائض النفطية، بالإضافة إلى ذلك، في تعزيز دور المشروعات العربية المشتركة ومن ثم تحقيق خطوات ملموسة نحو التكامل الاقتصادي.

وقد مرت السوق النفطية خلال العقدين الماضيين بتقلبات حادة كان أحد أسبابها تغيرات هيكلية في جانبي العرض والطلب ، مما كان له أكبر الأثر على الانفاق العام ومن ثم برامج التنمية في الأقطار العربية. ونتيجة لعوامل ومتغيرات سياسية واقتصادية، بعضها إقليمي والآخر دولي، فقد بدأت السوق العالمية للنفط تشهد فترة تحولات في مطلع هذا العقد مما أدى إلى وجود رواج نفطي كان له أكبر الأثر على تراجع أسعار النفط ومن ثم على عائداته، مما يتطلب اهتمام أكبر من قبل الدول العربية المصدرة للنفط في كيفية ترشيد انفاق هذه العائدات في ظل ظروف قطرية وإقليمية ودولية غير مستقرة، واستخدامها أكفأ استخدام خاصة وأن النفط يعتبر مصدر رأس مالي ناضب وغير متجدد، وبالتالي ينعكس أثره على توفير تنمية مستديمة للأجيال القادمة.

ورغم صعوبة استشراف أسواق النفط بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دوراً رئيسياً في مسار التنمية العربية خلال العقدين القادمين، مما يلقي على الأقطار العربية مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالاً جيداً، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة. وبالتالي يتطلب الاستمرار بالتمتع بالفرص التي تتيحها وجود هذه المادة الحيوية ، وجود الكثير من المسؤوليات الجسام على المستوى القطري والاقليمي والدولي حيث لايمكن قبول الفرص وفي نفس الوقت تجاهل المسؤوليات.

المصادر باللغة العربية :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، العدد 11 ، 1996 .

الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "مصادر النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي"، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس، 7-10 مايو 1994، المجلد الرابع .

إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، "البنى التحتية والخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون : الطموحات والتحديات"، التعاون، العدد 39، سبتمبر، 1995 : 13-98 .

الإدارة الاقتصادية، "استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية"، ورقة غير منشورة، الدورة الرابعة عشرة لأساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت 15-20 إبريل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1995 .

الامام ، محمد محمود ، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1993 .

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1994 .

حموده ، شوكت ومظفر البرازي ، " تأثير التغير في الصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبترول وعلى تجارتها الخارجية " ، النفط والتعاون العربي ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 1987 .

سليمان ، علي عبد العزيز ، "النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي"، في معهد البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، 1993 : 233-266 .

السيد ، مصطفى كامل ، "الأوضاع السياسية الداخلية واستخدام عوائد النفط في التسعينات" في، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993 : 85-104 .

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) ، " المشروعات العربية المشتركة في الاستثمارات البترولية ودورها في تعزيز الاقتصاد العربي " دراسة غير منشورة ، الدورة الرابع عشر لأساليب صناعة النفط والغاز، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكوت ، 15-20 نيسان ، 1995 .

شقير ، محمد لبيب ، الوحدة الاقتصادية العربية: وتجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986 .

صادق ، علي توفيق ، "أثر التغيرات الخارجية على مستقبل التخطيط والسوق في الأقطار العربية" في جميل طاهر وصالح العصفور(تحرير). مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1994: 87-144 .

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، "النفط والتنمية في الدول العربية" النفط والتعاون العربي، المجلد 21، العدد 73، 1995 : 55-118 .

طاهر ، جميل ، "الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 21، العدد 1/2، 1993 : 81-121 .

طلبه ، مصطفى ، "السياسات البيئية والتنمية المتواصلة في العالم العربي" في سعيد النجار، آفاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، مطابع الشروق، القاهرة 1993 : 195-224 .

عبدالله ، أمنية عز الدين ، "توظيف عوائدالنفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات" **النفط والتنمية العربية في عقدالتسعينات**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993 : 107-146 .

عتيقة ، علي أحمد ، "الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والآفاق المستقبلية"، النفط والمصالح العربية: 1972-1987، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ، 1987 .

عتيقة ، علي أحمد، "الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية"، النفط والتعاون العربي المجلد 9، العدد 4، 1983 : 13-44 .

عتيقة ، علي وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤسسة الكميل، الكويت، 1988 .

عربية ،زياد ، العائدات النفطية وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، دراسة غير منشورة، الكويـت، 1993 : 276.

عزام ، هنري ، "الاحتياجات المالية المتوقعة لقطاع النفط خلال التسعينات"، التعاون، العدد 20، ديسمبر 1990 : 9-33 .

العضاض ، كامل ، "مدخل لشرح نظام الحسابات القومية لعام 1993 مع نموذج تطبيقي" ورقة غير منشورة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان 1994 .

علي ، محمد أدهم ، "آثار انخفاض عائدات النفط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان"، معهد التخطيط القومي، آثار عوائدالنفط على التنمية الاقتصادية العربية، القاهرة، فبراير، 1987 : 240-259 .

العمادي ، محمد ، "العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث"، النفط والتعـاون العربي، المجلد 9، العدد 1، 1983 : 13-73 .

العيسوي ، ابراهيم ، "التنمية: المفهوم والمؤشرات" مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1994 .

عيسى ، نجيب ، النفط والمجال الاقتصادي العربي: دراسة في الأبعاد التكاملية لانماط التنمية في الأقطار العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1991.

القويز ، عبد الله ، "البترول ودول مجلس التعاون : الفرص المتاحة في ظل عالم متغير"، التعاون، العدد 26، يونيه 1992 .

كرم ،انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، بيروت 1980.

الكندري ، عبد الله ، البيئة والتنمية المستديمة، مكتبة المهند، الكويت، 1992 .

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة # 142 ، الكويـــت 1989 .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988، الكويت، 1989.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1991، الكوت ، 1992.

محجوب ، عزام ، "الاهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية" في جميل طاهر وصالح العصفور (تحرير)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس في 20-22 ابريل 1993 . المعهد العربي للتخطيط، 1994 : 489-504 .

مسعود ، سميح ، المشروعات العربية المشتركة : الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي،مصر:تقرير التنمية البشرية لعام 1994،القاهرة، 1994 .

معهد الموارد العالمية وآخرون ، موارد العالم 1992-1993، 1992 .

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "آفاق صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي"، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة 7-10 مايو 1994، المجلد السادس.

منى البرادعي، " السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات ، 1993 : 21-60 .

المنيف ، ماجد عبد الله، "السوق النفطية: دروس الماضي وتحديات المستقبل" النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 69، ربيع، 1994 :11-31 .

النابلسي ، محمد سعيد ، "التجارة العربية الخارجية والموارد الأولية"، في المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزء الأول، دار الرازي، بيروت، 1990 : 331-393 .

هيلر ، بيتر وكرستيان شيلر، "الآثار المالية للتخصصية مع الإشارة للبلاد العربية"، في سعيد النجار (تحرير)، التخصصية والتصحيحات الهيكلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1987 : 112-152 .

المصادر باللغة الانجليزية :

،1.Vol ، Washington ،Policy East Middle ،"Oil For Order World New A ، Mohammad ، Akacem
.32-1992:23 ،3.No

David, Pearce, Edward Barbier, and Anil Markandya, Sustainable Development and Cost Benifit Analysis, Environmental Economics Center, London, 1988.

Goodland, Robert and George Ledec, "New-Classical Economics and Principles of Sustainable Development", Ecological Modelling, Vol. 38, 1987.

Kindleberger, Charles, Economic Development ، McGraw-Hill Book, NewYork,1958.

Lewis, Arther,"Is Economic Growth Desirable", in Lewis, The Theory of Economic Growth . Allan & Unwin, London, 1963 .

Meier, Gerald, and R. Baldwin, Economic Development: Theory, History, and Policy . John Wiley and Sons, 1967.

Myrdal, G., Asian Drama, Quoted by G. Meicr, Leading Issues in Economic Development Oxford Univ.Press, NewYork (3rd ed):1976.

Repotto, Robert World Enough and Time Yale University Press, New Heaven, 1986.

Sirard,Rutn,World Military and Social Expenditures,1989 Washington,D.C,1989.

The world Bank, World Debt Tables, 1995, Washington D.C.,1996.

Uimonen, Peter, "Trade Policies and Environment", Finance and Development Vol. 29,No.2, June, 1992 .

United Nations, National Account System, New Yourk,1993 .

UNDP, Human Development Report 1990 NewYork, Oxford University Press, 1990 .

Assistance Financial of Distrebution and Composition heT" ، Boogaerde den .P ، Van ،I MF،90167 paper Working ،"Institutions Regional Arab and Countries Arab From .1990 .C.D Washington